



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الواقع في  
٢٢ / ذو القعدة / ١٤١٤ هجرية الموافق ٣ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادية

( المجلد ٣١ )

( العدد ٤ )

### - جدول الأعمال -

الصفحة

٤

(١) اقرار محضر الجلسة السابقة .

٤

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات :-

أ- طلب معلره مقدم من سعادة الدكتور عبد المجيد العزام ( وفد رسمي )

ب- طلب معلره مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد .

ج- طلب معلره مقدم من سعادة السيد ابراهيم شحده

هكذا من المأهول

## الصفحة

د- طلب معذره مقدم من سعادة السيد منصور بن طريف

هـ- طلب معذره مقدم من سعادة السيد سمير حباشنة

و- طلب معذره مقدم من سعادة السيد محمد داوديه ( وفد رسمي )

ي- طلب معذره مقدم من سعادة السيد توفيق كريشان ( وفد رسمي )

٣) استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم ( ٦ ) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩

والتضمن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ .

( القرار موزع في جدول اعمال الجلسة الأولى ) .

٤) تمييز موعد وموضوع الجلسة السابقة .

• عينت يوم الأربعاء ١٩٩٤/٥/٤ صباحاً .

## محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٤ / ٥ / ٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى ( د . ع . أ ) برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

تغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

د. همام سعيد ، ابراهيم شحده ، منصور بن طريف سمير حباشنة ، وفد رسمي كل من السادة : د. عبد المجيد العزام ، محمد داوديه ، توفيق كريشان .

وحضر من الحكومة :

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي :  
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار :  
نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب  
رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير  
العدل .

٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير  
الطاقة والثروة المعدنية .

٦- معالي الدكتور عبدالله عويدات :  
وزير الشباب .

٧- معالي السيد احمد العقابله : وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٨- معالي السيد سامي قموه : وزير  
المالية .

٩- معالي السيد سلامة حماد : وزير  
الداخلية .

١٠- معالي السيد راضي ابراهيم :  
وزير التكوين .

١١- معالي الدكتور خالد الزعبي :  
وزير دولة للشؤون القانونية .

١٢- معالي الدكتور محمد عفاش  
العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٣- معالي السيد اديب الهلسه :  
وزير النقل .

١٤- معالي الدكتور فوز ابو الغنم :  
وزير دولة .

١٥- معالي الدكتور امين محمود :  
وزير الثقافة .

١٦- معالي السيد عادل ارشيد :  
وزير دولة .

١٧- معالي الدكتور عبد الرزاق  
النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة : -

(١) الدكتور حسين ابو عرابي .

كلنا من الشعب

( القرار موزع في جدول أعمال الجلسة الأولى ) .

اعتباراً من المادة « ١٤ » .

دولة رئيس المجلس :

الأخ خالد .

السيد خالد المعجامة : دولة الرئيس ، لقد ارتفعت الاسعار في الاسواق وخصوصاً المواد الاستهلاكية والتي لم تشملها ضريبة المبيعات بمعدل ٢٠ - ٤٠ ٪ ، ومعظم الناس بدأوا يتهافون على شراء السلع التموينية وتخزينها لعلمهم أنها سترتفع بعد تطبيق قانون ضريبة المبيعات .

إنني أطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات الصارمة ضد الجشعين من التجار والمتلاعبين بقوت الشعب ، وإصدار تعليمات مفصلة وواضحة بكل وسائل الاعلام لأفهام المواطنين تفصيلاً عن هذه الضريبة وما هي المواد المعفاة . الضريبة أحدثت خلخلة في الاسواق وحركة غير شريفة تضر بمصلحة المواطن المستهلك وأنا أرى أن المجلس بين خيارين إما السرعة بالموافقة على قانون الضريبة أو التوقف عنها نهائياً ، وأطلب من الحكومة سحب القانون ما دام الضرر منه يتزايد أو إيجاد حل سريع لهذه المعضلة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

٢) السيد علي الحسين .

٣) السيد محمد الرديني .

٤) السيد غسان النجدادي .

افتتاح الجلسة :

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

شكراً دولة الرئيس .

١- إقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ معنى وشكراً .

السيد الأمين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد محمد داوديه .

ب- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد توفيق كريشان .

٣- استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم ( ٦ ) تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٩٤ ، مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ .

السيد سعد هائل السرور مقرر اللجنة المالية :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٤)

أ- يعين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون ويجوز تعديل هذا البند بالطريقة ذاتها .

ب- يجوز للشخص الذي لم يبلغ حد التسجيل ان يتقدم الى الدائرة لتسجيل اسمه وبياناته طبقاً للشروط والاولضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ويعتبر في حالة التسجيل من المكلفين المشمولين باحكام هذا القانون .

ج- تفرض ضريبة عامة على من هم دون حد التسجيل ولا يرغبون في التسجيل طوعاً ، بنسبة ( ٥٠ ٪ ) من النسبة العامة ولا يعتبر هؤلاء من المكلفين المسجلين الذين ينطبق عليهم احكام خصم الضريبة وردھا .

د- لمجلس الوزراء ان يعنى من الضريبة الاشخاص الذين لا تبلغ مبيعاتهم حداً معيناً يعينه مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه وينشر بالجريدة الرسمية .

قرار اللجنة المالية

المادة (١٤)

١- الفقرة ( أ ) : شطب نهاية الفقرة ( أ ) واستبدالها ( على أن لا يتجاوز مائة ألف دينار ) لتصبح الفقرة كما يلي :

أ- يعين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون على أن لا يتجاوز مائة ألف دينار .

٢- الفقرة ( ب ) : شطب كلمة ( الخاضعين ) الواردة في السطر الثالث منها والاستعاضة عنها بعبارة ( المسجلين المشمولين ) .

٣- الفقرة ( ج ) : قررت اللجنة اعادة صياغتها على النحو التالي :

ج- يعنى من الضريبة الشخص الذي لم تبلغ مبيعاته أو نظير خدماته حد التسجيل ولم يسجل طوعاً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس ، نقطة نظام ، الحقيقة طلب السيد خالد المعجامة التأجيل وهذا بموجب النظام في المادة ٥٤ / فقرة ٢٥ يطرح للتصويت على المجلس إذا طلب أحد الأعضاء تأجيل الموضوع المطروح للبحث ، فأرجو أن يطرح للتصويت دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : أولاً لم يثنى ، وثانياً هو ليس إقتراح ، هو طلب من الحكومة سحب المشروع .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس ، طلب فيما بعد تأجيل البحث في الموضوع ، أنا هيك سمعت .

دولة رئيس المجلس : لم يثنى على

هكذا من المأهول



ذلك .

السيد عبد الكريم الدغمي : ثنى بسام  
يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : السيد طلال .

السيد طلال عبيدات :

شكراً دولة الرئيس .

الفقرة ( ج ) تفرض ضريبة عامة على  
من هم دون حد التسجيل ولا يرغبون في  
التسجيل طوعاً بنسبة ٥٠٪ من النسبة العامة .  
هل المقصود بالنسبة العامة ال ٧٪ أو الحد  
الاعلى ال ٢٠٪ ؟ . ولا يعتبر هؤلاء من  
المكلفين المسجلين الذين ينطبق عليهم أحكام  
خصم الضريبة وردّها ، نرجو توضيحاً من  
معالي وزير المالية . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير المالية :

دولة الرئيس ، المقصود ٥٠٪ من  
الضريبة إن كانت في حدها الاعلى أو في  
حدها الأدنى . يعني إذا كانت من الكماليات  
٢٠٪ فتكون ٥٠٪ من ال ٢٠٪ فتكون ١٠٪  
إذا كانت الحد الأدنى ، اللي كان ١٠٪  
وأقره المجلس ٧٪ ، فهي ٣٥٪ فهي ٥٠٪  
من الضريبة لكل حالة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

هذه المادة برمتها لي عليها تعليق يتعلق  
بمستوى التعقيد الوارد في هذه المادة ، ضريبة  
المبيعات بصورة عامة هي ضريبة معقدة في  
التطبيق خصوصاً إذا أخذت مراحلها المتعددة .  
المادة (١٤) تتكلم عن فئات ثلاث ، فئة تنظيم  
حد التسجيل ، فئة لا ينطبق عليها حد  
التسجيل ولكنها تذهب طواعية لتسجيل وهذه  
ينطبق عليها أحكام المسجلين المشمولين .

فئة ثالثة لا تسجل وهي أيضاً غير  
مكلفة وهي ملاحقة بما نسبته ٥٠٪ من نسبة  
الضريبة العامة على المبيعات .

أقول أولاً ، لماذا هذا التعقيد في مثل  
هذه الشرائح ؟

لنتفق أن حداً معيناً يخضع للتسجيل ،  
وبالمناسبة فأن ما ورد في تقرير اللجنة المالية  
الفقرة « أ » لا يغير المعنى الذي ذهبت اليه  
اللجنة بهذا النص . النص يقول « على أن لا  
يتجاوز ١٠٠ ألف دينار » أي كل شخص  
يتجاوز المئة ألف دينار لا يسجل ، هذا مفهوم  
النص وهذا عكس ما تريده اللجنة المالية تماماً .  
أنهم أن تقول اللجنة يمين حد التسجيل بنظام  
يصدر بمقتضى هذا القانون على أن يكون كل  
من بلغت مبيعاته مئة ألف دينار فما فوق  
خاضعة لحد التسجيل . أما النص الحالي يقول  
« على أن لا يتجاوز مئة ألف دينار » أي كل

شخص تحت المئة ألف دينار هو الذي يسجل ،  
هذا ظاهر النص هنا .

لذلك أقترح باختصار أن تشطب الفقرة  
« ب » والفقرة « ج » من هذه المادة ، وأن  
يكفى بتحديد حد التسجيل في الفقرة « أ »  
من هذه المادة وهو مئة ألف دينار . وبعد ذلك  
لا يخضع أحد للضريبة من فئة المئة ألف دينار  
فما دون ، لنترك هؤلاء صغار الباعة لصغار  
المستهلكين في الارياض والقرى ودون  
أن تلاحقهم ضريبة المبيعات ودون أن يدفعوا  
أنهم يدفعوا ضريبة مبيعات أيضاً .

وفي المناسبة أقترح على الحكومة في  
الانظمة التي تصدر أن تشترط على كل تاجر  
أن يبرز شهادة التسجيل في محله حتى لا  
يدعي أحد ممن لا تنطبق عليه ضريبة المبيعات  
أنه يدفع هذه الضريبة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة  
الرئيس .

مع احترامي لتوصية اللجنة المالية بأن  
حد التسجيل مئة ألف دينار وعذرهم في ذلك  
حتى لا تنفقت الصناعات ، فليسمحوا لي أن  
أخالفهم بالمئة ألف دينار وأقترح أن يكون حد  
التسجيل مئتين ألف دينار . لأننا كلنا نعلم أن  
الصناعات الصغيرة هي الصناعات التي تشغل  
أيدي عاملة ، نسبة الأيدي العاملة الى المئة ألف

دينار أكبر بكثير من نسبة أيدي عاملة في  
مصنع مبيعاته مليون دينار .

وبالتالي يجب أن تكون سياستنا هي  
تشجيع الصناعات الصغيرة ، والمئة ألف دينار  
لمصنع على مدار السنة هي لمصنع صغير جداً .  
ولذلك أنا مع المئتين ألف دينار . . .  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ  
أحمد .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً دولة  
الرئيس .

الفقرة « أ » كما أشار الدكتور عبدالله  
المكاملة لكن أقترح أن تكون الصيغة بالشكل  
التالي حتى تكون واضحة ، يكون ملزماً  
بالتسجيل كل من بلغت مبيعاته مئة ألف دينار  
فأكثر . ثم الفقرة « د » أيضاً أقترح تعديلها  
حتى يكون النص واضح ، لمجلس الوزراء أن  
يعفي من الضريبة الاشخاص الذين تبلغ  
مبيعاتهم الحد الإلزامي للتسجيل الذي قررناه  
في الفقرة « أ » بمئة ألف دينار ، وتكمل الجملة  
بقرار يصدر عنه وينشر في الجريدة الرسمية .  
بحيث تخلف « حداً معيناً يحدده مجلس  
الوزراء » . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد  
الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

هذا من المأهول

أولاً : - إيجاباً دولة الرئيس أتمنى أن نبحث نقطة نقطة .

ثانياً : - الاصل في القانون أن كل مكلف يدفع ، كل بائع . هذا لصعوبة التطبيق جرى أنه في المرحلة الأولى لن يطبق الأمر إلا على من بلغت مبيعاتهم حداً معيناً ، هذا الحد المعين يتغير من وقت لآخر تبعاً لتطور قدرة الحكومة على تحقيق الضريبة . فالأصل بنا أن يتحمل هذه الضريبة كل الناس ، وأعني بذلك التجار والصناعيين ولا أعني بذلك المواطن .

وبالتالي أنا اعتقد أن ما جاء من اللجنة المالية لم يتحدث عن مئة ألف دينار ، قد يكون تحدث عن عشرة آلاف دينار . قال الحد الأعلى المسموح للحكومة أن تتحرك داخله هو مئة ألف دينار ، كل من تجاوز المئة ألف دينار يدفع ولكن من حق الحكومة أن تقول الخمسين ألف تستطيع التطبيق والتلاتين تستطيع التطبيق .

ولذلك إذا سمح بعض إخواني اللي حكوا أن هذه تفهم بمكوسها ليرجع إلى المواد التي سبقت تقول « كل من تجاوزت مبيعاته حد التسجيل » . وهنا قلنا الحد الأقصى للتسجيل هو مئة ألف دينار وليس الحد الأدنى ، بمعنى قد تصدر الحكومة قراراً وتقول أستطيع تطبيقه على من يبيع بعشرة آلاف سنوياً ، فذلك جائز لأن الأصل بها أن من يبيع حتى بألف دينار أن يدفع هذه الضريبة ، وإن رفع هذا

الرقم هو تقليل لعدد التجار والضاعين الذين يدفعون هذه الضريبة ، ولذلك علينا أن نحاول تقليل هذا الرقم ما أمكن حتى لا يعفى أحد من دفع تلك الضريبة خاصة وأن المعفي والدافع سيفرضون نفس السعر على المواطن . وبالتالي كأنما ذهبت الضريبة إلى جيب بعض المكلفين ممن كانت مبيعاتهم قليلة . . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد رئيس اللجنة .

السيد علي أبو الراغب رئيس اللجنة المالية : شكراً دولة الرئيس .

الواقع ما تفضل به معالي الاستاذ عيد الرؤوف الروابدة هو ما ذهبت إليه اللجنة المالية . عند مناقشة هذه المادة مع معالي وزير المالية أفاد بأنه نظراً لتطبيق هذا القانون تحتاج الحكومة ويحتاج المواطن إلى بعض الوقت للتعامل معها . ووجدنا أنه من المناسب عند دراسة حد التسجيل وكان إقتراح الحكومة في ذلك الوقت أن تكون مئتي ألف دينار ، فقلنا مئتي ألف دينار هذا الرقم عالي يعمل على تفتيت الصناعة ، ونحن بحاجة أن ندعم الصناعات ونشجع عملها .

فوجدنا من المناسب أن يكون حد التسجيل بموجب نظام تصدره الحكومة وتعده بين الوقت والآخر كي يتلائم من الوضع الاقتصادي . ومن ثم كان هناك توجه في النص المقدم من الحكومة أن يدفع من هو دون

حد التسجيل ، أي دون مئتي ألف ، ٥٠٪ من ضريبة المبيعات .

وقلنا عندما نذهب إلى ٧٠ ألف أو ٥٠ ألف لربما الحكومة تضع ٥٠ ألف لا يوجد أي داعي أن يدفع المكلف من هو دون حد التسجيل .

والواقع هناك أشخاص يرغبون بالتسجيل طوعاً ، هنالك صغار الصناعيين يستوردون مواد خام ومواد لادخالها في الصناعة ويغربون بالتسجيل حتى يستردوا ضريبة المبيعات التي تدخل في صناعاتهم ، وهؤلاء يسمح لهم أن يسجلوا طوعاً وهذا ما ذهبت إليه اللجنة المالية ، والنص واضح لمن تعامل مع هذه المادة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين هل تبقى على إقتراحك بعد التفسير الذي سمعته ؟

السيد خليل حدادين : المجلس سيد نفسه ، ما دام لم يثنى أحد اعتبره مسحوب .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله نفس الشيء ؟

الدكتور عبدالله العكايلة : لا ، إقترحي كما هو .

دولة رئيس المجلس : كما هو ، الاخ صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة : شكراً سيدي الرئيس .

هذه المادة الرابعة عشرة والثالثة عشرة والتي سبقتها والمتضمنة كلمة « حد التسجيل » وقد حددت الفقرة « أ » « ب » يعين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى أحكام القانون ويجوز تعديل هذا الحد بالطريقة ذاتها « إن هذه العبارة تعطي الصلاحية لمدير دائرة الجمارك والوكيل أيضاً والجهاز التنفيذي أن تستصدر نظاماً في غياب مجلس النواب وبدون رأيه ، بحيث يمكن أن يتضمن هذا النظام سبباً مسطراً على المواطن المتختم بالاعباء الضريبية .

فأقترح أن يكون حد التسجيل جزءاً من القانون وليس من خلال النظام ، ويمكن تعديل هذا القانون من خلال طلب تعديل حسب الطريقة الدستورية . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد المقرر : فقط لتوضيح إقتراح معالي الدكتور عبدالله ، الحقيقة مع تعديل اللجنة المالية يتفق نص المادة مع ما اقترحه الدكتور عبدالله لأنه أصبح عندنا حالتين ، الحالة الأولى وهي التزام المكلف فوق حد التسجيل بدفع الضريبة وهذا متفقين عليه . الحالة الأخرى وهي ما دون حد التسجيل معفى إلا إذا سجل طوعاً ، إذا شخص ما رغب في أن يسجل طوعاً بإرادته ورغبته فهذا حق له بأن يلتزم بالضريبة . ما تبقى الحقيقة

هكذا من المثل



ليس هناك أي التزام على ضوء تعديل اللجنة المالية تحت حد التسجيل .

دولة رئيس المجلس : شيخ أحمد ، بعدما سمعت رئيس اللجنة تريد أن تبقي اقتراحك ؟

السيد أحمد الكساسبة : نعم أنا مصر على اقتراحي .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحوا فيه لإقرار من السيد أحمد الكساسبة بأعادة صياغة الفقرة « أ » كما قرأها ، يمكن تقرأه السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : نص الاقتراح أن تصبح الفقرة « أ » كما يلي : - يكون ملزماً بالتسجيل كل من بلغت مبيعاته مئة ألف دينار فأكثر .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . من يوافق على الفقرة « أ » كما وردت بتوصية اللجنة المالية ، من يوافق ؟ موافقة بأغلبية .

الفقرة « ب » ، هناك إقرار من الدكتور عبد الله بشطب الفقرة « ب » و « ج » ، من يوافق على الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على الفقرة « ب » ، كما وردت في توصية اللجنة ؟ موافقة بأغلبية كبيرة .

الفقرة « ج » ، من يوافق ؟ موافقة .

تفضل معالي الوزير .

معالي وزير المالية : أحب أضيف تعديل بسيط .

دولة رئيس المجلس : صوتنا معالي الوزير . أسف اني لم أراك ولكن أخذنا وقت بطرح الاقتراحات ، تفضل .

معالي وزير المالية : على كل للعلم ، إضافة لأغراض الرقابة والرقابة الدفترية والاحصائية في التحسين . بعد مراجعة القانون فيما بعد وجدنا ضرورة إضافة فقرة الى الفقرة « ج » بعد « ولم يسجل طوعياً » الجملة التالية شريطة أن يلتزم باصدار فواتير البيع ومسك سجلات وقيود محاسبية منتظمة تسجل فيها عمليات البيع وتأدية الخدمة التي يقوم بها ، كما يلزم باصدار الفواتير ومسك القيود كل مانع لسلمة معفاة من الضريبة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

المادة كما وردت في المشروع

الباب الرابع

القيمة والقرارات عنها

المادة ( ١٥ )

أ- تكون القيمة الواجب الاقرار عنها والتي تتخذ اساساً لفرض الضريبة بالنسبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة

الرسوم الإضافية الأخرى ومن ثم تفرض ضريبة المبيعات .

إذا كان المقصود من ذلك هو حماية الصناعة المحلية فإن الجمارك تحميها ، ولذلك اقترحي بأن تكون الضريبة على البضاعة بسعر وصولها للميناء قبل الرسوم تخفيفاً للضرر على المستهلك لأنه في النهاية الذي سيدفع كل هذه لا التاجر ولا الصانع سيدفعها المستهلك . وأتمنى أن يثني أحد من الزملاء . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر : في الفقرة « أ » من المادة « ١٥ » في السطر الثالث تأتي بالنسبة لتقدير الدائرة « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها والتي تتخذ اساساً لفرض الضريبة بالنسبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي القيمة الحقيقية التي تمثل السعر المدفوع فعلاً مقابل السلعة أو الخدمة ، وللدائرة أن تتحقق من ذلك السعر بالطريقة التي تراها مناسبة » .

ملاحظتي أن يترك هذا المجال بالطريقة التي تراها مناسبة ، هذه مزاجية ، يجب تكون هناك ضوابط . يعني واحد استورد بضاعة ومعه فواتير ووثائق ومعروف سعر المثل ، ويأتي بعد ذلك التقدير من الدائرة حسب ما تراه مناسباً ١١١٩

للضريبة هي القيمة الحقيقية التي تمثل السعر المدفوع فعلاً مقابل السلعة أو الخدمة وللدائرة أن تتحقق من ذلك السعر بالطريقة التي تراها مناسبة ، ولها في سبيل ذلك أن تطلب من البائع أن يقدم لها العقود وغيرها من الوثائق المتعلقة ببيع السلعة أو الخدمة .

ب- أما بالنسبة للسلع المستوردة فتقدر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالقيمة المتخذة اساساً لتحديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على السلع قبل سحبها من المركز الجمركي مضافاً إليها تلك الرسوم والضرائب .

ج- تطبيق احكام هذه المادة على السلع المهربة أو المخالفة ، والسلع والخدمات المحلية التي تم التهرب من دفع الضريبة عنها أو المخالفة لاحكام هذا القانون .

قرار اللجنة المالية موافقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ السيد خليل .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

الفقرة « ب » تقول أن ضريبة المبيعات تحسب بعد وصول البضاعة الى الميناء ، يعني ( C.I.F ) وتحسب عليها الجمارك وكل

هكذا من المأهول

أنا لي ملاحظة على هذا التقدير . . .  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد  
المقرر .

السيد المقرر : بالنسبة للتساؤل الاول  
من الاستاذ حدادين حول فرض الضريبة على  
قيمة البضاعة مضافاً لها رسوم الجمارك وأية  
رسوم أخرى . الواقع ضفت النسب على السلع  
بناء على هذا الأساس ، ولو لم تحسب النسبة  
بناء على قيمة السلعة مضافاً لها الرسوم  
الجمركية والضرائب لكنا عدنا في الاصل الى  
نسبة ضريبة الاستهلاك التي تزيد عن نسبة  
ضريبة المبيعات بأضعاف ، نتيجة انها قد  
حسبت على السعر الاساسي . لو كانت هذه  
الضريبة ستحسب على السعر الاساسي لما  
وجدت النسبة ٧٪ ، لكن وجدت النسبة ٢٥  
٪ وربما تصل الى ٣٠٪ أو ٣٥٪ .

لهذا بما أنها حسبت مضافاً لها  
الضرائب والرسوم الجمركية وجدت النسبة  
متدنية الى ٧٪ .

بالنسبة للتساؤل الثاني أن يترك للدائرة  
أن تتحقق بالطريقة المناسبة ، الحقيقة إذا كان  
المنتج صادراً في تعامله وأقر بالقيمة الحقيقية  
للسلعة فالواقع ما عليه غبار . لكن إذا كان  
مخادماً للدائرة أن تتحرى بأي أسلوب تراه  
مناسباً لتكشف الغش والتهرب الضريبي . ولا  
أعتقد أن أحداً يعارض الدائرة في أي طريقة

تبعها في ضبط التهرب الضريبي .

دولة رئيس المجلس : الشيخ سليمان .

السيد سليمان السعد : دولة رئيس  
المجلس :

كنت أود أن أذكر ما قاله فضيلة الشيخ  
عبد العزيز جبر بأن ترك الامر للدائرة أن  
تتحقق ، يمكن المدير العام ما يكون موجود  
ويمكن أن يكون الموظف هو قريب لهذا البائع  
صاحب السلعة ويمكن أن يكون هنا تلاعب .

ولذلك أقترح شطب « اللام » من كلمة  
« للدائرة » وأن تستبدل بعلى ، على الدائرة أن  
تتحقق من السعر . فتشطب كلمة « من ذلك » و  
« بالطريقة التي تراها مناسبة » أيضاً فتشطب .  
ونقول على الدائرة أن تتحقق من السعر وذلك  
بأن تطلب من البائع أن يقدم الوثائق اللازمة  
لذلك . . . وشكراً .

السيد المقرر : اعتقد الدائرة توافق .

دولة رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم .

السيد ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة  
بالنسبة للفقرة « أ » و « ب » لنا هدفان ،  
الهدف الأول حماية الصناعة الوطنية وأن لا  
تكون السلع المستوردة أرخص من السلع  
الوطنية . الهدف الثاني هو حماية المستهلك  
الاردني حتى لا تضاعف عليه الضرائب .  
فأحب أن أسأل اللجنة المالية والاخ المقرر هل  
النسبة بالنسبة للسلع المستوردة إذا فرضنا عليها

ضريبة المبيعات قبل الضرائب المفروضة ، دون  
الضرائب ، هل تكون موازية للسلع الوطنية ؟  
بالنسبة للحماية هذه نقطة نريد أن تجلّى .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : واضح في توصيات  
اللجنة المالية في مقدمة القانون أن اللجنة المالية  
أوصت بحماية الصناعة المحلية بنسب بحدود  
٣٠ الى ٥٠٪ .

هذه الحماية تتأتى من طريقين رئيسين ،  
طريقة فرض الضريبة على المبيعات وطريقة  
الحماية الجمركية . فباحصلة لا بد للدائرة التي  
تستوفي الضريبة مع وزارة المالية أن تتأكد من  
أن أي صناعة محلية يستورد لها شبيه خارجي  
أن هذه الصناعة المحلية محمية بهذه النسبة من  
مجممل الضرائب جميعاً ، من مجممل الرسوم  
الجمركية وضريبة المبيعات .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد  
عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة  
الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة موضوع الحماية ، الحماية وارد  
في الرسوم الجمركية ، وبالتالي أنا مع ما ذهب  
اليه الزميل خليل حدادين أن تكون الضريبة  
على السعر قبل الرسوم والجمارك والضرائب  
الأخرى .

القضية الأخرى قضية للدائرة أن تتحقق  
من ذلك السعر بالطريقة . . . أقول لاجواني  
الذين اعترضوا على هذه العبارة ، هنا بحث  
عن طريقة تثبيت وليس تقدير من الدائرة .  
الجملة لا تقول للدائرة أن تقدر كذا وإنما الجملة  
تقول للدائرة أن تبحث عن الطريقة التي تثبت  
بها ، والجملة لا غبار عليها وجيدة . .  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة  
توجان .

السيدة توجان فيصل : كلمة « التي  
تراها مناسبة » ستكون مطاطة جداً ، ويحدث  
عندنا الآن في تقديرات ضريبة الدخل أن بعض  
التقديرات ترد باعتبار أن هذا التقدير غير  
مقنعني ، رغم محاولات تقديم وثائق تدل عليه  
يقول لك هذا غير مقنعني .

فحالياً هنالك مضايقة كثيرة تتكرر في  
التقدير الذاتي خاصة في حالات صدق التقدير  
الذاتي . فإذا هنا وجدت لا أدري إذا لها مثيل  
في تقدير الضريبة لكنها تتم .

فهنا إذا موجودة بهذه الطريقة أعطت  
سند شرعي للموظف أن يقول أن هذه الطريقة  
التي أراها مناسبة . فهذه يجب أن  
تغير إما بالطرق المعتمدة عادة في مثل هذه  
الامور أو بأي تعريف آخر من قانون مشابه ،  
لكن أن يترك هكذا مفتوح  
ستبدلاً للمضايقات ، وإمكانية وجود مثل هذه

هكذا من المأهول



المضايقات ستؤدي الى فساد مالي واداري . ونحن نعرف كيف يتم مضايقة القطاع الخاص في دوائرنا وكيف أن الرشوة منتشرة الى حد قد لا يرغب البعض بالاعتراف فيه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

الوزير .

معالي وزير المالية : دولة الرئيس ، عبارة « بما تراه مناسباً » لا يوجد طرق مناسبة كثيرة ، الحقيقة تستطيع الاتصال بالمصانع أو لديها « كتالوجات » أو أسعار موجودة . ربما يقدم التاجر فاتورة تختلف عن الفاتورة الحقيقية ، فللدائرة أن تتحرى من المصدر . وأحياناً عندما لا تستوفي ما تصل اليه المعلومات من المصدر يستطيع أن يقول نأخذ الجمرك من عين المال . بمعنى أن النسبة إذا كانت ٢٠٪ يأخذ من عين المال ويبيعه حتى يكون عادل . فليس هناك طرق يجتهد فيها كما يشاء على مزاجه الشخصي ، الطرق واضحة إما الاستفسار من المصنع أو من أسعار القائمة الموجودة لديه أو بيع جزء من السلعة وهذه مستقرة منذ القدم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد

حماد .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً دولة

الرئيس .

بالنسبة للفقرة « ب » في الواقع فيه تجاوزات كثيرة من الجمارك لبعض السلع ، أما المقصود فيها بالتأكيد أن بعض التجار يستوردوا

كثير من المواد ويقدموا فاتورتين ، فاتورة صحيحة وفاتورة مغلوطة ، وهذا المقصود في تقديري . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد

عبد الله اخوا رشيدة .

السيد عبدالله اخوا رشيدة : أجد أن المادة « ١٥ » في فقراتها الثلاث مترابطة وجيدة وأي تعديل فيها أعتقد أنه يخلخل المعنى . أما سؤالي فهو ما دنا في وضع القيمة فأحب أن أسأل معالي الوزير ما هي الاحتمالات التي كانت أو ستكون بالنسبة للفواتير بالنسبة للمستوردين من بلد المنشأ ، هل هناك دراسات أو ملحقات التجارين على اطلاع بالنسبة لمواقع الاستيراد ؟ هل هناك احتياطات سابقة أو لاحقة بالنسبة لقيم الفواتير للمواد المستوردة من الخارج ؟ ربما يكون هناك مضاعفات فأرجو التوضيح .

دولة رئيس المجلس : في هذا النطاق ؟

السيد عبدالله اخوا رشيدة : لانه هذه

المادة تتعلق في القيمة .

معالي وزير المالية : دولة الرئيس ،

الحقيقة ما تفضل به الزميل وارد بأنه باستمرار هناك اتصال بمراكز المعلومات أو بالمصدرين ولديهم احصاءات ولديهم كتالوجات ، مثلاً جميع أنواع السيارات لديهم أسعارها موجودة . فالدائرة باستمرار لديها قيود ولديها احصاءات ولديها معلومات . وأحياناً كثيرة مثلما تفضلت

الناتبة الكريمة بأنه يتصلوا بالمصنع نفسه أو بشركة مماثلة حتى يتأكدوا من السعر ، فهناك وسائل ولا تتم عشوائياً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ أحمد

الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أحب أن أسأل معالي الوزير والاستاذ محمد الجمل حول موضوع ، إذا قرأنا النص « أما بالنسبة للسلع المستوردة فتقدر قيمتها في مرحلة التخليص عليها من قبل الجمارك بالقيمة المتخذة » التي هي قيمة فاتورة المنشأ ، الثمن « قبل الرسوم الجمركية » ولما عطف هنا كلمة « وغيرها من الرسوم » يعني أيضاً الرسوم المشابهة لها . فتقدر قيمة ضريبة المبيعات الآن على القيمة الاصلية خارج الرسوم حسب هذا النص ، إلا إذا يريدوا أن يقيّدوا نص جديد بحيث شاملة لها .

دولة رئيس المجلس : يا إخوان فيه اقتراح

من السيد خليل حدادين ، تفضل أقرأ الاقتراح .

السيد خليل حدادين : دولة الرئيس أنا

أبدت اقتراح وهو رأي مخالف وبالتالي من حقي أن أدافع عن وجهة نظري ، فاسمح لي أن أوضح الامر لدقيقتين .

أرجو أن أوضح لزملائي الكرام بأن نص

هذه الفقرة من المادة « ١٥ » هو ضريبة على الضريبة وهذا شيء غير مقبول حتى من ناحية المنطق ، ولو فرضنا أن مادة عليها ٢٠٪ ضريبة مبيعات وعليها جمرك ٥٠٪ ، لأن المعفي في القانون الاردني عليه ٢٠٪ جمارك رسوم اضافية ، رخصة استيراد ٢٠٪ . وبالتالي إذا افترضنا عليه ٥٠٪ جمرك يعني هذا أن ضريبة المبيعات قفرت من ٢٠٪ الى ٣٠٪ ، وسيضيف التاجر ربحه ، لو افترضنا ٦٪ ضريبة مبيعات من أرباح التاجر يعني أن نسبة الضريبة أرتفعت من ٢٠٪ الى ٣٦٪ .

واقترحي المحدد هو شطب آخر الفقرة ، مضافاً اليها تلك الرسوم والضرائب ، الواردة في الفقرة « ب » .

دولة رئيس المجلس : الان بالنسبة للفقرة

« أ » ، هناك اقتراح من الشيخ سليمان السعد بدل كلمة « للدائرة » تصبح على الدائرة ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ . تفضل .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقع أن الضريبة العامة تسوي بين المصنع محلياً والمستورد . ولذلك سميت ضريبة عامة . ونحن ينبغي أن نبقى مضافاً اليها الضرائب والجمارك حتى نحمي الصناعة المحلية ، ولكن من أجل هذا نقول ويستثنى من ذلك المستورد الداخل في الصناعة المحلية . حتى يبقى سعر المنتج محلياً أقل في الكلفة من سعر

كلنا من أهل



المستورد خارجياً ، أما إذا شطبنا هذه العبارة معنى ذلك الصناعة المحلية تصبح تكلفتها أكثر من السلع المستوردة ، ولذلك نحتاج هذه القضية الى هذا التفصيل .

الاقتراح ، ويستثنى من ذلك المستورد الداخل في الصناعة المحلية .

دولة رئيس المجلس : الدكتور أحمد .

الدكتور أحمد القضاة : اعتقد أن ما ورد في هذا المادة كافياً ووافياً وواضحاً ، والمداخلات التي أجريت من قبل الزملاء النواب أشبعت الموضوع نقاشاً . لذلك أقترح إقفال باب النقاش والتصويت على هذه المادة .

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : النقاش انتهى ، اقتراح من الدكتور نزيه تفضل .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة للفقرة « أ » الحقيقة أتفق مع الاخوة الزملاء في الصفظ الذي بينوه ، لذلك اقترح في الفقرة « أ » شطب « بالطريقة التي تراها مناسبة » وأن تبقى الفقرة بالشكل التالي :-

وعلى الدائرة أن تتحقق من ذلك السفر ولها في سبيل ذلك أن تطلب من البائع أن يقدم لها العقود وغيرها . يعني شطب « بالطريقة التي تراها مناسبة » لأن لها محاذير كثيرة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله النصور : سيدي الرئيس ، يعني احنا قاعدين نخالف ونؤيد بعض ، يعني الدكتور أحمد الكوفحي يقترح اقتراح وجيه وسليم وأنا أتمنى أن واحد من الاخوان يقول له أن اقتراحه السليم ملبس في المادة « ١٩ » ، ولذلك لا سبيل للتصويت على قضية محلولة . إفرض صوتنا غلط معناه تناولنا المادة « ١٩ » ، سلفاً ، المادة « ١٩ » ، البند « ٢ » تقول « ما سبق تحميله من هذه الضريبة على مداخلات انتاجه » .

ولذلك كيف بدنا نصوت على شيء محلول في القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، فيه اقتراح من الدكتور نزيه بشطب « بالطريقة التي تراها مناسبة » ، من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح .

الشيخ سليمان السعد يقترح كلمة على الدائرة بدل « للدائرة » ، من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح .

دكتور أحمد اقتراحك مفسر ، السيد خليل حدادين يطالب بقبل الرسوم ، من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على المادة كاملة « أ » ، و « ب » و « ج » ، كما وردت في توصية اللجنة المالية ؟ موافقة بأغلبية .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ( ١٦ )

أ- مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة :

على كل مسجل ( بفتح الجيم ) ان يقدم للدائرة كل شهرين اقراراً ببيعته وقيمتها والضريبة المستحقة عليها وذلك على الامتداد المعد لهذا الغرض خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء شهري محاسبه . وللמידر او من يفوضه تمديد هذه المدة مدة ثلاثين يوماً اخرى حسب الاقتضاء وتسري احكام هذه الفقرة فيما يتعلق بتقديم الاقرار على اي مده محاسبية لا يحقق فيها المسجل اي مبيعات .

ب- أما في الضريبة النوعية فعلى كل مسجل ان يقدم اقراراً شهرياً ببيعته وقيمتها والضريبة المستحقة عليها وذلك على الامتداد المعد لهذا الغرض .

ج- اذا يقدم المسجل الاقرار عن أي مدة محاسبية على الوجه المنصوص عليه في الفقرتين ( أ ، ب ) من هذه المادة فتقدير الدائرة الضريبة المتحققة عليه عن تلك المدة مع بيان الاسس التي استندت اليها في التقدير على ان لا يخل ذلك بحق المسجل في الاعتراض على التقدير أو في اللجوء الى المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه التقدير ، وفقاً لاحكام

الفقرة ( ب ) من المادة ( ١٧ ) من هذا القانون .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : السيد صالح .

السيد صالح شعراطة : شكراً دولة الرئيس .

أعتقد أن المدة المطاة لتقديم المحاسبة كل شهرين هي مدة قليلة اذا ما قيست بالكم الهائل من المسجلين والذين سيتوافدون على دائرة المالية . لذلك أقترح أن تكون المدة ثلاثة أشهر مع أن تبقى الهوامش الاخرى وهي مدة ثلاثين يوم . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : حتى الثلاثة أشهر فترة قصيرة لأن هذه تمتد لقطاعات عديدة وهذا سيخلق حجم عمل كبير سواء في دوائر الدولة أو في القطاع الخاص ، لأن هذه الكشوفات ليس فقط إعدادها وإنما أخذها ومتابعتها والظمن فيها ، فنحن نخلق كم من العمل دون جدوى . أنا أقول كحد أدنى لتكن أربعة أشهر وفي الضريبة النوعية لتكن شهرين ، أما أقل من هذا فكأنما أضفنا على هذا الصانع أو التاجر ضريبة أخرى بحجم القوى البشرية التي سيحاول أن يشغلها لسداد هذا الفراغ .

هكذا من المداول

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس :

شكراً سيدي الرئيس .

أعتقد أن مدة الشهرين كافية لأن الأموال التي تجبى من هذه الضريبة هي أموال عامة يجب أن تورد إلى خزينة الدولة في أوقاتها وهذا ما جاء فيه قانون ديوان المحاسبة أن تورد الضرائب لخزينة الدولة في أوقاتها .

ثانياً ، جميع المكلفين بالضرائب سيحافظون على هذه الضرائب إلى آخر المدة سواء أعطيتهم ثلاثة أشهر أو أربعة أو خمسة ، سينتظروا لآخر المدة ويوردوها . ولذلك مدة الشهرين كافية جداً لأنهم يدفعون أموالاً قد حصلت من المكلف ويجب أن تورد إلى الخزينة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً الدكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة الرئيس .

أنا أعتقد أن تقديم الأقرار في كل شهرين قد يكون مرهقاً وليس من السهل تنفيذه خاصة للمؤسسات الصغيرة الموردين للخدمات ، وأود أن أذكر هنا أن كثير من الدول الأوروبية بما فيها بريطانيا والدنمارك وهولندا مدة تقديم الأقرار تتراوح من ثلاثة

أشهر فما فوق ، حتى في ألمانيا ولو لسمبورغ قد تصل إلى مدة سنة معتمدين بذلك قيمة المبيعات وقيمة الضريبة المستحقة عليها فأنا أؤيد الاخوة الزملاء الذين طالبوا بتحديد المدة إلى ثلاثة أشهر أو أكثر . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس .

أنا أريد أن أسأل عن المحكمة المختصة ، أسأل اللجنة المالية وأسأل معالي الوزير ، أية محكمة ؟ هل هي المحاكم النظامية أم محكمة الجمارك ؟ . لأنني لم أرى في التصريفات تعريفاً للمحكمة .

دولة رئيس المجلس : السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : فيه تصحيح لغوي ، في السطر الثالث « وللمدير أو من يفوضه تمديد هذه المدة ثلاثين يوماً » أقترح أن تكون وللمدير أو من يفوضه تمديد هذا الاجل مدة ثلاثين يوماً ، وذلك منعاً للتكرار .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا أعتقد أي تمديد للزمن هو خدمة للتجار لاستثمار أموال الحكومة بفوائد لحسابهم ، لأن

لذلك من الأفضل عدم ترك الأمور تجري على عراقتها إلى أن يتشابك التجار بشكل يصعب تتبع أثر السلعة بعد أربعة أو خمسة أشهر ، هذه فيها مخاطرة جداً بالإضافة إلى تخفيف العبء على كثير من التجار . البعض يقول يمكن أدفع حسيلة شهر أخف من أن أدفع حسيلة ثلاثة أشهر .

ثم في هذا النص هناك صلاحية للتمديد للشهر الثالث ، للمدير أن يمدد ثلاثين يوماً بالإضافة للشهرين المنصوص عليهم . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الوزير .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة حالياً ضريبة الاستهلاك تورد كل « ١٥ » يوم ، وأنا أؤيد ما ذهب إليه معالي النائب عبد الرؤوف الروابدة بأنه كل شهر يكفي وشهر تمديد يعني معه شهرين . فالحقيقة المدة كافية ومن التجربة لا يحتاج أكثر من « ١٥ » يوم ، كما أن هذا المال ليس مال التاجر إنما هو مال المواطن أصبح ضريبة وحق للخزينة . فابقاه لديه هو استفادة منه على حساب المواطن وعلى حساب الخزينة .

دولة رئيس المجلس : أخت توجان ترهدي تبقي اقتراحك ؟

هذه التحصيلات التي أخذت من المواطنين وضعت في جيب التاجر ليتعامل بها ويستفيد منها رأس مال له ونحن الآن نأتي لتعطيل هذه المدة . فلو افترضنا أن بعض التجار في السنة تكون ضريبته ما يقرب من المليون دينار معني ذلك الاحتفاظ لثلاثة أشهر فوائده البنكية لثلاثة أشهر مع أنها حرام سوف لن تقل عن ثمانية آلاف دينار .

نحن بهذه الحالة نساعد على أن يدفع هذه الضريبة من جيب الحكومة بدلاً من دفعها مما حصله . ولذلك أتمنى أن تكون المدة في أقصى حدودها شهراً وفي جميع الأحوال . . . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر يمكن تجيب على تساؤل السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد المقرر : المحكمة المختصة هي محكمة الجمارك المقصودة في هذا القانون .

بالنسبة للمدة دولة الرئيس ، الحقيقة هناك وجهات نظر مختلفة والبيع ليس حلقة واحدة البيع عدة حلقات ، السلعة تنتقل من بائع إلى بائع إلى بائع . أما وانه تاجرنا لغاية الآن لم يعتد على هذا القانون فالحقيقة هناك وجهة نظر أخرى ، أنه إذا طاللت الفترة قد تتشابك مصالح الناس ويصعب ثم تحليل مسؤولية المكلفين على هذه الضريبة .



السيدة توجان فيصل : أنا أطرحه  
للتصويت ليقبى .

دولة رئيس المجلس : فيه إقتراح من  
السيدة توجان بتعديل المدة بدل شهرين أربعة  
أشهر ، من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح .

فيه إقتراح آخر من الاستاذ صالح شعواطة بثلاثة أشهر بدل شهرين ، من يوافق ؟ أيضاً لم ينجح .

من يوافق على المادة « ١٦ » « أ » و  
« ب » و « ج » كما وردت حسب توصية  
اللجنة المالية ؟ موافقة . تفضل .

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع .

المادة ( ١٧ )

أ- للمدير أو من يفوضه بذلك تعديل الأقرار الذي يقدمه المسجل يبين فيه أسباب التعديل ويبلغ قرار التعديل للمسجل ويعتبر الأقرار قطعيا إذا لم يتم تعديله خلال سنة من تاريخ تقديمه إلا إذا ثبت للدائرة أن المسجل ارتكب جريمة من جرائم التهرب من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- للمسجل أن يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل فإذا رفض الاعتراض أو لم يبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تقديمه للمسجل الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ

تقديم الاعتراض ويقع على المسجل عبء  
اثبات ان التقدير او التعديل في الاقرار غير  
صحيح .

ج- يعتبر تقدير الدائرة نهائيا غير قابل للطعن لدى اي جهة اداريه او قضائيه اذا لم يقدم الاعتراض خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من هذه المادة .

د- للمدير ان يشكل لجائاً للنظر في الاعتراضات المقدمة اليه بموجب احكام هذه المادة ولهذه اللجان حق الاستعانة بأهل الخبرة واجراء التحاليل اللازمة اذا لزم الامر ويصدر المدير تعليمات تنفيذيه تنظم عدد هذه اللجان وتشكيلها وأسلوب عملها .

هـ- تضاف الضريبة الى سعر السلع او الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة جبريا والمحددة الربح .

ويشترط في ذلك ان يعدل حكما  
السعر المتعاقد عليه لاي سلعه أو خدمة ،  
بحيث يصبح شاملاً للسعر مضافاً اليه الضريبة  
المأخوذه على السلعة او الخدمة وملزماً لطرفي  
العقد اعتباراً من تاريخ سريان الضريبة .

## قرار اللجنة المالية

المادة ( ١٧ ) :

١- الفقرة (أ) : إضافة عبارة ( بقرار  
منه ) بعد كلمة المسجل الواردة في السطر  
الأول منها .

دولة رئيس المجلس : على الفقرة « أ »  
الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا لم أستطع أن أنهم المحكمة من تعديل اللجنة المالية ، لأن المادة « تقرأ » للمدير أو من يفوضه بذلك تعديل الأقرار ، بمعنى أنه يصدر قراراً بالتعديل ، « بتعديل الأقرار » الذي يقدمه المسجل بقرار منه ، « منه » أقرب ما يمكن إلى المسجل ، فصارت كأنها بقرار من المسجل . ولذلك أنا أعتقد أن النص الولود من المحكمة نص مناسب . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى .  
الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً  
دولة الرئيس .

مع قناعتي بعدم وجود هذا القانون  
لكنني أطرح في هذه القضية أن هناك منافع  
وهناك منافع ، وهناك منافع ، وهناك منافع  
لأصحاب النفوذ وخاصة في هذه  
القضية سوف يكون سلب كبير من أموال  
الناس من خلال مبيعاتهم ولم تجبى للحكومة .  
أنا أشعر أنه لا يوجد رادع للمتهربين من  
الضريبة في هذه القرارات .

دولة رئيس المجلس : الشيخ أحمد  
الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم .

الحقيقة في الفقرة « أ » بالنسبة للمهرب

يحرم من الاستفادة من النظر في التعديل ، وفي ظني أن هذا فيه ظلم . يحاسب على التهريب بموجب مواد أخرى ، أما أن يصبح سبباً موجباً لعدم قبول اعتراضه على هذا التعديل فهذا ظلم .

قد يَهْرَب نصف دينار او خمسين دينار  
فينسحب على اعتراضه على التعديل وقد  
يكون بمئة ألف دينار ، فشطط هذه العبارة  
ولها محل أخر في مواد أخرى يحقق العدالة  
بشكل افضل ولذلك أترح شطب « إلا إذا  
ثبت للدائرة أن المسجل ارتكب . . » الى  
آخر الفقرة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد صالح شعواطه .

السيد صالح شعواطة : شكراً سيدي الرئيس .

أرى أنه لا ضرورة لأعطاء المدير أو من يفوضه حق تعديل الأقرار الذي يقدمه المسجل وبين فيه أسباب التعديل ، ولا ضرورة أن تصدر موافقة على هذا الأقرار طالما أن المسجل يخضع للمحاكمة على جرائم التهرب من الضريبة المنصوص عليها في القانون . والمطلوب أن تتمتع هذه المادة بحيث يأخذ إقرار المسجل على علاقة بأنه يتحمل مسؤولية صحة أو عدم صحة إقراره ، وإنه بذلك قد يكون ارتكب جرماً يعاقب عليه القانون . وبالتالي لا ضرورة للمقرة « أ » و « ب » و

« ج » و « د » والاعتراض لدى المدير ، ولا يجوز أن تكون الإدارة هي الخصم والحكم بل أن تعطي الصلاحية للقضاء للبت في مثل هذا الامر . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنا ضد القانون بجممله لكن هذه المادة مادة عرفية وصياغتها ليست مناسبة إطلاقاً ، أولاً من حيث المدد ، هنالك خطأ في الفقرة « ب » مثلاً ، « للمسجل ان يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً . . . »

دولة رئيس المجلس : أبو فيصل نحن في الفقرة « أ » إذا تكرمت ، تأتي للفقرة « ب » لاحقاً . إذا بذلك نمكي في الفقرة « أ » تفضل .

السيد عبد الكريم الدغمي : يا سيدي الفقرة « أ » ما عليها كلام .

دولة رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم .

السيد ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة من صفات القانون أن لا يجعل الناس في حيرة واضطراب وتشوش في امورهم المالية . فان يبقى المسجل لمدة سنة حائراً هل غدل إقراره أم لم يمدل أتصور أن مدة سنة طويلة . يعني عندما يقول « ويخير الاقرار قطعياً إذا لم يتم تعديله خلال سنة من تاريخ تقديمه » يبقى

خلال سنة ينتظر ؟ إلا إذا ثبت للدائرة أن المسجل ارتكب جريمة من جرائم التهرب من الضريبة .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : سبق وافر المجلس المادة « ١٥ » ، وهناك في المادة « ١٥ » نص أن قيمة البضاعة تقبل من المستورد كما يقر فيها ، لكن إذا اكتشف أن هذه القيمة فيها مخالفة فللمدير أن يتحقق بالطريقة التي يراها مناسبة عن القيمة الفعلية لهذه البضاعة ، جديلاً إذا اكتشف المدير ان المسجل لم يقر بالقيمة الحقيقية للبضاعة ما هو التصرف الذي سيتصرفه ؟ حكماً سيعدل القرار . لكن هذا التعديل ليس نهائياً ، التعديل أعطى التاجر فرصة ليعترض لدى المحكمة . ما طالب به بعض الزملاء أن يرسله للمحكمة ، الحقيقة هو أتاح له طريقة أقصر إن قبل بها حسناً ، ما لم يقبل بها هذا التاجر بإمكانه نهائياً أن يذهب للمحكمة والعدالة أولى أن تقر القرار المناسب . بالنسبة للاستفسار عن السنة ، الحقيقة عكس ما قصده الشيخ بالنسبة لفترة السنة ، وهو أن قرار التعديل يعتبر نهائياً إلا إذا أعترض عليه خلال مدة السنة . فهي فرصة للمستورد أو للتاجر أن يعترض .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : بالنسبة لاقتراح الدكتور ابراهيم زيد هو يريد أن يعرف المكلف

ما هو قرار المدير أو قرار دائرة الجمارك . هنا « يبلغ قرار التعديل للمسجل » هنا ما فيه مدة محددة ، يمكن يمضي مدة طويلة والمسجل لا يعرف ما هو قرار التعديل ، يمكن هنا ما يقصده الدكتور ابراهيم .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

يظهر أغلب الاخوة هنا لا يعرفوا قانون ضريبة الدخل ، قانون ضريبة الدخل يا إخوان أي مكلف يتقدم بأقرار بضريبة دخله يبقى ملفه مفتوحاً أكثر من ثلاثة سنوات أو اربعة ، ويجوز للدائرة أن تعود على المكلف بعد اربعة سنوات . هنا أنتم اعطيتم سنة للحكومة أن تبلغه بقرار إما يقبل إقراره أو لا يقبل ، فالسنة هي لمصلحة المكلف والدافع لأنه خلال سنة إذا الحكومة ما طالبت بشيء ، يعتبر قراره قطعياً . إذا الحكومة خلال سنة قالت له الاقرار غير مضبوط يحق له الاعتراض وهذا شيء جيد بالنسبة للمكلف ودافع الضريبة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : فيه نقطتين على الفقرة « أ » تفسير المقرر قال إن السنة تعطيه فرصة طمن لسنة لكن النص لا يفيد موضوع الطعن يفيد التعديل ، يعني لا يقول النص ويعتبر الاقرار قطعياً إذا لم يتم الطعن فيه خلال

سنة ، يقول « إذا لم يتم تعديله » . فبالنسبة للتفسير الذي قدمه المقرر هذا لا ينطبق عليه ، لا زلنا نتحدث عن موضوع التعديل وليس الطعن فهو ليس إعطاء فرصة سنة للطعن كما ذكر .

النقطة الثانية أنه هنا موضوع قرار أعطي للمدير أو من يفوضه تعديل مع إبداء أسباب التعديل ، أنا أرى بدل أن تقول بين أسباب التعديل ، بين فيه مرفقاً بالوثائق التي تدعو للتعديل . لأن أسباب التعديل قد تكون بنفس المشوائية التي تتبع الآن في التقدير الذاتي ، هذا مش مقنعي . أما البيانات معناه أنه ثبت لي أن تعديلك هذا غير صحيح لأسباب كذا . فالبينة أكثر حماية للمواطن من الاسباب . لبقى مع تقديم البيانات التي دعت للتعديل .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد المقرر : ما قصد أن قرار التعديل إذا لم يعدل خلال سنة فهو سليم ، هذه السنة تجري فيها أحداث الطعن في القرار ، أولاً يطعن خلال ثلاثين يوماً ، ثم على المحكمة أن تنظر خلال ثلاثين يوماً ، بمدد محددة ، بمعنى أن هذه العملية يفترض أن تنتهي خلال السنة ، إذا لم يتخذ قرار في هذا الطعن خلال هذه السنة والمفترض قانونياً أن تنتهي يكون القرار صحيحاً . وهي الفترة الكافية لأقرار فيما إذا كان هذا الطعن صحيحاً في حالة إذا ما طعن المكلف .. شكراً .

هكذا من المأمول



**دولة رئيس المجلس : تفضل .**

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية  
والبرلمانية : فقط توضيح قانوني لأنه يبدو أن  
بدى هناك اختلاف في معاني الكلمات ، يعني  
إذا اكتشف المدير بأن هناك خطأ أو مخالفة  
يُعطي سلطة تقديرية لتعديل الاقرار . هذا  
التعديل يجب أن يكون مسبب ، بمعنى آخر لا  
بد أن يذكر الاسباب التي أدت الى وجود مثل  
هذا التعديل .

ثانياً ... بالطرق التي يحددها القانون ،  
إما وجاهة أو بالبريد المسجل أو ، على عنوانه .  
بالإضافة الى ذلك قلنا انه خلال سنة وهذه  
تنتهي بعد مرور سنة فيستقر الامر ويكون هناك  
مركز قانوني لا يجوز تعديله ، لكن إذا كان  
هناك أثناء عملية الاقرار قدمت بيانات تشكل  
جريمة فهذه لا تسقط بمرور مدة السنة وبالتالي  
يجوز تعديله طالما أنها تشكل جريمة من جرائم  
التهريب .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة  
توجان اقترحت ولم يثنى أحد ، الشيخ أحمد  
الكرفعي طلب شطب ، إلا ذات للدائرة أن  
المسجل . . . الخ ، من يوافق على هذا  
الاقترح ؟ لم ينجح الاقترح . قرار اللجنة المالية  
من يوافق عليه ؟ موافقة .

الفقرة « ب » تفضل أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً  
دولة الرئيس .

أنا كما قلت قبل قليل « المسجل يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل » ، لحد الآن المادة مضبوطة ، « فاذا رفض الاعتراض » من يرفض الاعتراض المدير طبعاً حتى لو كانت لجنة مشكلة من عنده كما هو فيما بعد . « فاذا رفض الاعتراض أو لم يُبت به خلال ثلاثين يوماً من تقديمه للمسجل الحق في اللجوء الى المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الاعتراض » . أعتقد هنا فيه خطأ بالحسابات ، لازم خلال ستين يوماً أو ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار الرفض ، أو من تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً اللي هي لم يبت المدير بالاعتراض ، حتى تترتب الفسطة الثانية ، « ويقع على المسجل عبث إثبات أن التعديل في الأقرار غير صحيح » . هذا الكلام بحد ذاته عرفي وغير صحيح ومخالف للقواعد العامة في الالبات ومخالف للقواعد العامة في القانون . الاصل أن من يدعي التعديل هو الذي يُبْت أن هذا التعديل صحيح ، فاذا كان المدير يقول أنا غير مقتنع بهذا الاقرار وأعدله على الشكل التالي (١٥) ، (١٦) ، (١٧) ، اشترطت الفقرة « أ » التي أقرها هذا المجلس الكريم أن يبين الاسباب .

الاسباب هذه يجب أن يثبتها المدير أو من يمثل أمام المحكمة ، ليس أنا الذي أثبتها ، أنا الذي أذهب للقضاء أطعن ليس أنا الذي أثبتها .  
الذي يثبتها هو الذي أنشأها وهو الذي اقتنع بها وهو الذي مارسها حتى لا تصبح مزاجية

لأي مدير أن يمارس هذه المزاجية . لذلك  
اقتراحي الاول دولة الرئيس ، أن يكون النص  
في السطر الثالث من الفقرة « ب » في اللجوء  
الى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من  
تاريخ تبليغه قرار الرفض ، أي من تاريخ تبليغ  
المسجل قرار الرفض . أو من تاريخ انتهاء مهلة  
الثلاثين يوماً الممنوحة للإدارة لاعطاء القرار ،  
هذا الاقتراح الاول .

الاقتراح الثاني ، شطب « ويقع على  
المسجل عبء إثبات أن التقدير أو التعديل غير  
صحيح » لانه مخالف للقواعد العامة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يمكن نكتبها مرة  
أخرى كاملة ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكراً دولة الرئيس

إنما قارنا بين صدر الفقرة « أ » والفقرة « ب » لمجد عدم انسجام في الصياغة القانونية ،  
فصدر الفقرة « أ » ، للمدير أو من يفوضه  
بذلك تعديل الاقرار الذي يقدمه المسجل «  
فولكت مهمة التعديل للمدير أو من يفوضه .  
بينما صدر الفقرة « ب » يقول « للمسجل أن  
يعترض للمدير » ، فالانسجام في الصياغة  
القانونية أن يقال للمسجل أن يعترض على  
تعديل المدير ، هذه واحدة . الثانية ، في السطر  
الرابع للفقرة « ويقع على المسجل عبء إثبات

أن التقدير أو التعديل « ، أن » هنا في الحقيقة أقحمت اقحاماً ، يعني ركيكة في سياق اللغة . لذلك إما أن تحذف هذه العبارة كما قال أخي أبو فيصل ، وإما أن يعدل هذا التعديل الطفيف لتصبح على النحو التالي : -  
ويقع على المسجل عبء إثبات التقدير أو التعديل في الأثر أنه غير صحيح ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
نزهة .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة الرئيس .

سيدي في الفقرة « ب » هناك لبس شديد وخطير وخاصة في السطر الثاني ، المسجل له أن يعترض خلال ثلاثين يوم ، هذا الاعتراض مصيره إما الرفض أو أن لا يت به . وعند قراءة الفقرة كما وردت في القانون « فإذا رفض الاعتراض أو لم يت به خلال ثلاثين يوماً من تقديمه الى اللجوء الى المحكمة » . إن هذا النص يقضي بأن عدم البت في الاعتراض خلال المدة المذكورة يعني رد الاعتراض . وبالتالي فإن موظفي الدائرة لم يتعاملوا بجديّة مع هذه الاعتراضات مما يزيد من احتمالات لجوء المكلفين الى المحاكم . وعليه فأنتي أرى أن نتميز بين رفض الاعتراض وعدم البت الذي قد يكون مزاجياً ، وأرى أنه من الاجدى والأصوب هنا أن نضيف عبارة تفيد بأن عدم البت في الاعتراض يعني قبولاً

171

بالاعتراض من أجل حث موظفي الدائرة على النظر والفصل بجدية في الاعتراضات . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً الدكتور عبدالله النور .

الدكتور عبدالله النور : سيدي الرئيس .

أولاً أريد أن أؤكد تمام التأيد ما ذهب اليه معالي الزميل الاستاذ عبد الكريم الدغمي ، فهذه المادة وكما أراد المجلس الكريم واللجنة المالية في قرارها من عدم إضاعة وقت المحاكم ولا إضاعة وهدر المال ، لم تعالج القرارات هذه المادة . لذلك أريد أن أقترح التعديل التالي وأرجو الزملاء الكرام أن يتابعوا معي نص الفقرة « ب » ، الفقرة « ب » تقول « للمسجل أن يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل فاذا رفض الاعتراض أو لم يبت فيه خلال ثلاثين يوماً » . الآن الصعوبة الكبيرة جداً أن لا يبت مدير دائرة الجمارك بالاعتراض ، مدير دائرة الجمارك علينا أن نوجب عليه أن يبت في الاعتراض وبأسرع ما يمكن معللاً ومبرراً ، وإلا فإن كل ما سيرد من إعتراضات إذا لم يقرأه حتى يذهب المواطن للمحكمة فتتشغل المحكمة بما هو ذو قيمة أو غير ذي قيمة ، ولذلك علينا أن نلزم المدير أن يجيب .

اقرأ السطر الثاني الآن « فاذا رفض

الاعتراض أو لم يبت فيه خلال ثلاثين يوماً ، لا يجوز أن لا يبت فيه ، لازم المدير يبت فيه ويعمله ويفسره حتى المحكمة تنظر لماذا رفضه . أنا أتحدث في هذا من تجربة لأنه أعطينا مثلاً لدائرة ضريبة الدخل للمدير وأوجبنا عليه أن يجيب ضمن مهلة قانونية .

ولذلك أؤكد لك أكثر من ٩٠٪ من عمل المحاكم صفني في الدائرة فارتاح المواطن واستفادت الخزينة . ولذلك اقترحي شطب « أو لم يبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تقديمه » .

لذلك أريد أن أقرأ السطر الأول من جديد وأدمج فيه إقتراح الاستاذ عبد الكريم الدغمي ، وقد أنادنا معالي رئيس اللجنة المالية أن هذه كانت موضع مداولة وتوجهت اللجنة لمعالي وزير المالية بهذا الاتجاه ، فهو ربما يؤيدني إذا رأى هذا مناسباً .

اقرأ الآن ، للمسجل أن يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل وعلى المدير ، هذه إضافة ، أن يبت فيه خلال ثلاثين يوماً . يبت المدير الآن في الموضوع فاذا قبل من المدير قبل انتهت . فاذا رفض الاعتراض ، أي أن المدير رفض الاعتراض ، فللمسجل الحق في اللجوء الى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً ، لأنه فيه ثلاثين يوم للجواب ، من تبليغه قرار الرفض . قد يرغب بعض الاخوة أن يجعلوها ستين يوم ما عندي مانع ، أنا أفضل ثلاثين يوم ، ولكن يجب أن يبلغ ومعه

ثلاثين يوم ليذهب الى المحكمة ، فلا يذهب الى المحكمة إلا إذا المدير نظر فعلاً في إعتراضه .

والا يستهمل المدير ويشغل المحاكم بوضع حقوق الناس . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي ، أعتقد أن المنطق الذي ناقش به الدكتور عبدالله النور منطق مقنع ظاهرياً ، ما رأيك لو أننا قلنا أن عليه أن يبت ولم يبت ، ما هي العقوبة ؟ ستكون العقوبة للتاجر ، بأن البت لم يتم وليس من حقه أن يطلع . وأي عقوبة ستوقع على مدير الجمارك إن لم يبت ، بالعكس الحماية المعطاة الآن أنه إن تردد مدير الجمارك ولم يبت أصبح حق رفع الدعوى قائماً . في الحالة الجديدة لم يعد من حق التاجر أن يرفع دعوى إن لم يبت ، صحيح قلنا عليه أن يبت لكن ان لم يبت . وبالتالي أنا أعتقد أن هناك خطورة كبيرة على التاجر والصانع أننا إذا قلنا على مدير الجمارك أن يبت حتى ترفع الدعوى فإن لم يبت لا يستطيع التاجر رفع الدعوى ، لأن رفع الدعوى مربوط بقرار البت . أنا أعتقد أن الصيغة الحالية أفضل إذا تمتت دائرة الجمارك ، أو تم أحياناً السهو إخواني .

أحياناً قد يتم السهو أو ما يتمكنوا في المدة المعينة أو أن البعض يخفي ، وهذا إدارياً

يتم ، يخفي المعاملة حتى يمر الشهر . من هنا أقول أن النص الحالي فيه حماية لطرفي المعادلة ، فيه حماية لحق الخزينة وفيه حماية لعدم التعتن بالتعامل مع التاجر ، تريد أن تجبيني خلال شهر إن لم تجبيني أعتبر الامر مرفوضاً وهو المبدأ القانوني المطبق ، عدم الاجابة رفض ، هذا الذي قاله القانون . أنا أعتبر أن عدم البت هو رفض ولذلك أرفع الدعوى . . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور خالد .

معالي وزير الدول للشؤون القانونية والبرلمانية : شكراً دولة الرئيس .

اتفق مع معالي الاخ عبد الرؤوف فيما ذهب اليه في تفسير « أو لم يبت فيه » ، على أساس أن هذا النص سوى بين الرفض وعدم البت وسير عدم البت هو عبارة عن قرار ضمني بالرفض . ولذلك جاء النص مكتملاً فللمسجل الحق في اللجوء الى المحكمة ، فاعتبر الرفض وعدم البت نفس الحكم ، بمعنى آخر هو قرار ضمني بالرفض .

ثانياً ، فيما يتعلق بمدة الستين يوم ، يمكن لتوصل لنفس النتيجة التي تفضل فيها معالي الدكتور عبدالله فيما يتعلق بالمدة ثلاثين ثم ثلاثين ، الثلاثين يوم الاولى هي لغايات التبليغ والاعتراض . بعد مضي ثلاثين يوم فاذا كان هناك قرار بالرفض سواء كان رفضاً ظاهرياً

هذا من المأمور



هكذا من الأشغال

أو ضمناً في حالة عدم البت قبلاً عملية للمعاد في حقه برفع الدعوى في مدة ثلاثين يوم ، فالنتيجة واحدة . فمهلة الستين يوم من تاريخ تقديم الاعتراض أو الثلاثين يوم من تاريخ تقديم الاعتراض بعد إنتهاء مدة الثلاثين يوم الأولى فالنتيجة واحدة وهي ستين يوماً .

فأعتقد النص واضح ولا يحتاج لأي تعديل . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة للفقرة « ب » لا بد أن نقرأ مع الفقرة « أ » وما أثاره الاخ الزميل عبد الكريم الدغمي بالنسبة لعبء الاثبات أن التعديل أو التقدير في الاقرار غير صحيح . أقول نحن طلبنا من المدير في فقرة « أ » أو يفوضه أن يبين أسباب التعديل ، هذه النقطة الأولى . إذا رفض المسجل هذا القرار فعليه عبء الاثبات ، لا بد أن تكون العدالة أن المدير في الفقرة « أ » يبين الأسباب لقراره ، في الفقرة « ب » يبين المسجل أسباب الرفض . فلذلك أؤيد الفقرتين كما وردتا من اللجنة وأثني على كلام الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : التعديل الذي

طرحه الدكتور عبدالله لا يعني كاملاً حق المسجل ، لكن أيضاً النص الموجود في القانون الحالي لا يفقه حقه .

فأعتقد عليه أن يذهب للمحكمة في حالة واحدة إذا رفض اعتراضه ، لكن إذا أهمل إعتراضه أن يوضح عليه عبء أن يتابع هو هذا الاهمال بالذهاب الى المحكمة هذا غير منصف . لهذا أقترح أن يكون التعديل بالصيغة التالية :- للمسجل أن يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل ، وعلى الدائرة البت في الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، فإذا رفض الاعتراض فللمسجل الحق في اللجوء الى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار الرفض . وإذا لم يبت في الاعتراض خلال المدة القانونية يعتبر الاعتراض المسجل مقبولاً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : أرى أن الثلاثين يوماً بالنسبة لمدير الدائرة ربما تكون قليلة بحيث أنه يلقي العبء على المحاكم ، فالطلبات ربما تتراكم كثيراً ولا يستطيع حتى مراجعتها ودراستها وتحتاج الى دراسة معمقة أو تفصيلي حقائق أكثر . فلذلك ربما يلجأ الى كلمة الرفض أو لا يجيب على هذا الطلب فبالتالي يقع العبء على المحاكم ويقع العبء على المكلف .

فلذلك أقترح أن تكون ستين يوماً بدل

دولة رئيس المجلس : هناك تنبيه ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٤١ من ٥٧

دولة رئيس المجلس : ٤١ من ٥٧ وتمت المواقفه على هذا الاقتراح الاقتراحات الثانية تلغى فيها الحاله هذه ( ج ) ، هل يوافق المجلس الكريم على ( ج ) ؟

موافقة .

( د ) ، هل توافقون على ( د ) ؟

موافقة .

( هـ ) فيها تعديل .

السيد المقرر : ( هـ ) التعديل الذي ورد من اللجنة بأضافة عبارة « في القطاعين العام والخاص » بعد كلمة ( العام ) .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : يا سيدي انا اعتقد ما ورد فيه ظلم للخزينة لمصلحة المتعهدين ، لأن عجز فقره يقول « يعدل حكماً السعر المتعاقد عليه لأي سلعة أو خدمه بحيث يصبح شاملاً للضريبة وهذا عدالة ولكننا نسينا ان هذه الضريبة تحمل محل الاستهلاك فالاصل ان يؤخذ المتعهد تقاضاً بين ضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات لا تلغى عنه ضريبة الاستهلاك ويرفع له السعر بقدر ضريبة

ثلاثين يوماً وعليه إن يجيب الطلب .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا سمحتوا الان السيدة توجان إقرأي اقتراحك إذا سمحتي .

السيدة توجان فيصل :

تبدأ الفقرة « ب » للمسجل ان يعترض للمدير خلال ( ٣٠ ) يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل وعلى الدائرة البت في الاعتراض خلال ( ٣٠ ) يوماً من تقديمه فإذا رفض الاعتراض فاللمسجل الحق باللجوء الى المحكمة المختصة خلال ( ٣٠ ) يوماً من تاريخ تبليغه قرار الرفض ، وإذا لم يبت في الاعتراض خلال المدة القانونية يعتبر اعتراض المسجل مقبولاً .

دولة رئيس المجلس : في تنبيه ؟ في تنبيه .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح اقتراح السيدة توجان في اقتراح الذي قرأه الدكتور عبدالله النصور ، يمكن تقرأه السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي اقتراح الدكتور عبدالله للمسجل ان يعترض خلال ( ٣٠ ) يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل ، وعلى المدير ان يبت فيه خلال ( ٣٠ ) يوماً من تقديمه فإذا رفض الاعتراض وايضاً وإذا لم يبت في فللمسجل الحق في اللجوء الى المحكمة المختصة خلال ( ٦٠ ) يوماً من تقديمه وتسلمه .

المبيعات ومن هنا اعتقد ان الحكومة الموقرة كانت اكثر حناناً على المتعهدين من المتعهدين انفسهم ، فأجبت ان ترفع لهم اسعارهم وتلغي لهم ضريبة الاستهلاك ، ومن هنا أقول اضافة عبارة في اخر الفقرة شريطة ان يتم ذلك بالتقاص مع ضريبة الاستهلاك ان كانت قائمة .

لو ان سلعة تدفع ( ١٠ ) قروش ضريبة استهلاك فالغيت العشرة قروش واضيفت ضريبة مبيعات ( ١٢ ) اخذ قرشين ، فلا اخذ الـ ( ١٢ ) ويعنى من ( ١٠ ) لأنه حصل على التعهد والالتزام وضريبة الاستهلاك قائمة الان ستلغى ضريبة الاستهلاك سيستفيد من ضريبة الاستهلاك واطافة ضريبة المبيعات .

ولما اقتراسي فقط جملة في آخر الفقرة « شريطة ان يتم ذلك بالتقاص مع ضريبة الاستهلاك ان كانت قائمة » ، شكرأ .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكرأ دولة الرئيس .

الواقع انا أؤيد ما جاء فيه الرميل عبد الرؤوف الروابده باضافة هذه الجملة علماً بأن ما ذهبت اليه اللجنة المالية بالاضافة للجملة التي تفضل بها معالي عبد الرؤوف الروابده ، ولكن المقصود ليس المقاولين فقط بل لكل من التزم مع القطاع العام او القطاع الخاص بتوريد

سلعه او خدمه فالمقصود ليس المقاولين ، المقصود هو احقاق الحق للناس جميعاً ، وشكرأ .

دولة رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : المفروض ان للمبيعات ستحل محل الاستهلاك فمعتاه ان ضريبة الاستهلاك لا تعود قائمة فهذا النص لا يطبق فلتكن الكلمة اذا كانت الضريبة المطبقة على تلك السلعه او الخدمه ، ضريبة الاستهلاك يعني ، مطبقة على تلك السلعه او الخدمه لانها تلقائياً لا تعود قائمة لان هذا القانون سيلغى ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكرأ ، في اقتراح من السيد عبد الرؤوف الروابده بالاضافة التي قرأها على تعديل اللجنة المالية وهناك تنبيه .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟ موافقة كبيرة .

إذن من يوافق على الفقرة كما عدلتها اللجنة مع التعديل الذي حصل على الفقرة ؟ موافقة ، شكرأ لكم ، المادة التي تليها .

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع .

الباب الخامس

الفواتير والسجلات

المادة ( ١٨ )

أ- يلتزم المسجل :

١- بأن يحرر فاتورة ضريبية وفقاً للائحة الذي يقره المدير عن بيع السلعة او اداء الخدمة الخاضعة للضريبة وفقاً لاحكام هذا القانون .

٢- بأن يمسك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يسجل فيها العمليات التي يقوم بها ، ويجب أن يحتفظ بهذه السجلات والفواتير المشار اليها في البند ( ١ ) من هذه الفقرة مدة خمس سنوات تالية لانتهاه السنة المالية التي اجري فيها القيد بالسجلات .

ب- للوزير ان يستثنى بعض فواتير المكلفين من احكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

ج- تحديد التعليمات التنفيذية الحدود والقواعد والاجراءات والسجلات وبدائلها من اجهزه والات حاسبه او الفواتير التي يلتزم المسجل بمسكها والبيانات التي يتعين تثبيتها فيها والمستندات التي يجب الاحتفاظ بها .

قرار اللجنة المالية

المادة ( ١٨ ) :

١- الفقرة ( ب ) : اضافة عبارة ( بموجب التعليمات التنفيذية وفي حالات محددة ولاسباب مبررة ) بعد عبارة ( للوزير أن يستثنى ) الواردة في مطلع الفقرة لتصبح الفقرة كما يلي :

ب- للوزير أن يستثنى بموجب التعليمات التنفيذية وفي حالات محددة ولاسباب مبررة بعض فواتير المكلفين من

احكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

٢- الفقرة ( ج ) : نقل الفقرة ( ج ) مكان الفقرة ( ب ) والفقرة ( ب ) تصبح فقرة ( ج ) .

دولة رئيس المجلس : السيد طلال .

السيد طلال عبيدات : شكرأ دولة الرئيس .

الفقرة « ب » : للوزير أن يستثنى بعض فواتير المكلفين من احكام الفقرة « أ » من هذه المادة . اعتقد أنه سيكون هنالك تهريب كبير بالنسبة للتقدير ، وطالما هو ملتزم ومسجل لماذا يعني ؟ اقترح أن تشطب هذه الفقرة من المادة « ١٨ » . . . . شكرأ .

دولة رئيس المجلس : شكرأ ، الدكتور نادر أبو الشعر .

الدكتور نادر أبو الشعر : شكرأ دولة الرئيس .

إذا وافقني عدد من الاخوة النواب اقترح بأن نخرج بشيء من النعمة لفئة معينة من المواطنين وهم مدققي الحسابات ، لذلك اقترح اضافة على البند ٢ / الفقرة « أ » ، بأن يمسك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة ومن قبل محاسب قانوني . آمين بذلك أن تخف البطالة عند هذه الفئة القليلة . . . . شكرأ .

دولة رئيس المجلس : شكرأ الدكتور محمد عريضة .

هكذا من الله



الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أن يحتفظ بسجلات لفترة خمس سنوات من جانب ، ومن جانب آخر للوزير أن يستثنى بعض الفئات من هذا الشرط ، يعني أنا أرى أن الكلام فيه تضاد . أقتراح في البند ٢ / أن يحتفظ لمدة سنة بعد السنة المالية وأن تحذف الفقرة « ب » بالكامل ، لا داعي لاستثناء فئات معينة من الاحتفاظ بسجلاتها . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الرحيم المكور .

السيد عبد الرحيم المكور : شكراً سيدي الرئيس .

أنا مع تثنيتي على كلام الدكتور نادر أقول أن المشرع أراد إحكام الرقابة المحاسبية في موضوع مسك الدفاتر والسجلات ، ولا يتم إحكام الرقابة حقيقة إلا بإضافة الفقرة التي أشار إليها الدكتور نادر على البند ٢ / الفقرة « أ » . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل :

أولاً : - لا أرى ضرورة أن يلزم بالاحتفاظ بها خمس سنوات مع أن المادة ( ١٧ ) تقر أن التعديل لا يجوز إلا لمدة سنة ،

فهو تعتبر قد قدمت كوثائق وما عاد فيه مجال للتعديل عليها فتكفي سنة .

وبالنسبة لحق الوزير في الاعفاء ، جاء تعديل اللجنة يقول « وفي حالات محددة ولأسباب مبررة ، ولم يأتي تحديد الحالات المحددة في أي جدول ، ولم يأتي ما هو السبب المبرر والسبب غير المبرر . معنى ذلك هذه الأضافة لا تقدم ولا تؤخر ، فأنا أرى أساساً يجب إلغاء هذه ، وطالما ما فيه إلزام محاسبية مختصة إذن فهو عليه أن يسجل وحتى أصغر تاجر عليه أن يتعلم كيف يسجل ، دون تسجيل ستضيع ولن يعنى ضمن هذه الحالة فقط التجار الصغار لأن الصيغة سايه جداً ، الحالات غير محدده والأسباب غير مبررة ما هو مبرر فيها . فأقول تحذف كلياً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا أخشى أن كثرة الحنان على تطبيق هذا القانون ستخرجه عن طوعه ، وكثرة التشديد بصياغات ما به ستوهه . هناك فئات لن تستطيع الاحتفاظ بسجلات ، لو أن « الكوافير » لازم يدفع هذه الضريبة يعني كل سيدة تدخل عليه تأخذ فاتورة ويحتفظ بسجلات لهذا الأمر .

نحن نتكلم عن فئات ولا نتكلم عن أشخاص من المكلفين ، كأن تقول قطاع البقالات في مرحلة متأخرة . البقالة الصغيرة في بعض الأماكن لن تعطي فواتير ولا تستطيع

المحاسبية التي لم يعتادوا عليها على الإطلاق هذا لا يعني إعفائهم من هذه السجلات اعفائهم من دفع الضريبة ، هو يدفع الضريبة لكن نتيجة للقدرات الفنية التي لا تتوافر له لمسك الدفاتر والمحاسبية قد يرى الوزير أنه من المناسب إعفاء هذه الفئات ولكن عليه أن يبدى ويوضح أسباب هذا الإعفاء بأن يكون مبرراً بشكل واضح .

وهذا ما قصدته اللجنة بإدخال تعديل « في حالات محددة ولأسباب مبررة » .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نادر أبو الشعر أقتراح في البند د / الفقرة « أ » أن يضاف أن تدقق من قبل محاسب قانوني وثني على ذلك ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ غير موافق عليه .

الدكتور محمد عويضة اقتراح أن تكون بدل خمس سنوات سنة واحدة في الفقرة أ / البند ٢ ، من يوافق على ذلك ؟

لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على الفقرة ( أ ) كما وردت من اللجنة المالية ؟ موافقة .

الآن الاقتراحات على الفقرة « ب » ، هناك اقتراح بحذف الفقرة « ب » كاملة وثني عليه ، من يوافق على ذلك ؟ غير موافقة . ما هو اقتراحك أبو عصام ؟

الاحتفاظ بسجلات ، بالتح البوطة ، بالغ الشاورما سنطلب منه فواتير ، أنا أعتقد أن هذا الأمر يجب أن تبقى فيه حرية التنفيذ .

ومن هنا أقول أن معالي الوزير له صلاحية الانشاء يجب أن تكون لمجلس الوزراء . ومن هنا رأيي في هذا المجال أن هذه الصلاحية تكون لمجلس الوزراء الذي يحدد فئات المكلفين لأنه ينشئ مبدأ ، وليست العملية تنفيذية مع كل الاحترام لمعالي الوزير الحالي واللاحق . . . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

لأنني كنت سأقول ما قاله أبو عصام فأنا مع إبقاء المادة كما هي . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد لقر .

السيد المقرر : الحقيقة ما وددت أن أتوله أن هذا القانون تحفظ الكثير من الزملاء وبعض فئات المواطنين على صعوبة التطبيق ، فلا بد من مرحلة انتقالية يتم فيها تطبيق هذا القانون ، في هذه المرحلة قد لا تستطيع كافة الفئات بأن تتسجم إنسجاماً كاملاً مع مواد هذا القانون وخاصة فيما يتعلق بحفظ السجلات والقيود ومسك الدفاتر والأصول

هكذا من الأشهر

السيد عبد الرؤوف الروابدة : بدل الوزير أن يكون مجلس الوزراء أن يستثني بعض فئات المكلفين من أحكام الفقرة « أ » . . . . .

دولة رئيس المجلس : من يثني ؟ متى . من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على تعديلات اللجنة المالية في الفقرة « ب » ؟

موافقة .

بالنسبة للفقرة « ج » من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟

موافقة . المادة « ١٩ » .

السيد المقرر :  
المادة كما وردت في المشروع  
الباب السادس  
خصم الضريبة وردها  
المادة ( ١٩ )

للمسجل عند حساب الضريبة ان يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته ما يلي وذلك وفقاً للشروط والاجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية : -

١- ما سبق سداده او حسابه من ضريبة على المربح من مبيعاته .

٢- ما سبق تحميله من هذه الضريبة

على مدخلات انتاجه .

٣- الضريبة السابق تحميلها على السلع بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها .

قرار اللجنة المالية

موافقة

دولة رئيس المجلس : السيد خليل .

السيد خليل حدادين : سيدي الرئيس ، في الفقرة « ٣ » في كل مرحلة من مراحل توزيعها ، أعتقد أن هذه الكلمة غير مناسبة ، يجب أن تكون في كل مرحلة من مراحل بيعها أو إنتقال ملكيتها .

كلمة توزيعها لا تفي بالغرض . . . . .

شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله النصور : سيدي الرئيس ، الذي تفضل فيه الزميل خليل حدادين من تعليق حول البند « ٣ » من هذه الفقرة هذا يضر بمصلحة المواطن والتاجر والبائع وكل الاطراف ، لأنه في المرحلة الثانية من القانون حين تباع السلعة أكثر من مرة ، ثلاث أو أربع مرات ، الذي يدفع ثانياً يخصم ما دفعه الذي سبق . فإذا شطبناها بتضاعف الضريبة وتصير ٦٠٠٪ فالرجاء الإبقاء عليها كما وردت .

دولة رئيس المجلس : ما فيه تلبية على اقتراح السيد خليل ، من يوافق على قرار اللجنة المالية بالنسبة للمادة « ١٩ » ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع .

المادة ( ٢٠ )

ترد الضريبة للمسجل طبقاً للشروط والأوضاع والحدود التي تحددها التعليمات الصادرة لهذه الغاية في موعد لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب وذلك في الحالتين التاليتين : -

أ- الضريبة التي سبق تحميلها على السلع التي صدرت بحالتها او ادخلت في انتاج سلع اخرى تم تصديرها .

ب- الضريبة التي حصلت بطريق الخطأ .

قرار اللجنة المالية .

المادة ( ٢٠ ) :

الموافقة على اجراء التصحيح اللغوي التالي :

تعديل عبارة ( الحالتين التاليتين ) والاستعاضة عنها بعبارة ( الحالات التالية ) واضافة فقرة ( ج ) جديدة للمادة كما يلي :

ج - الضريبة التي سبق تحميلها لمدخلات انتاج سلعة معفاة من الضريبة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح .

الدكتور فرح الرمضي : شكراً دولة الرئيس .

أعتقد أن ما أضافته اللجنة المالية في الفقرة « ج » يشكل إعفاءين متتاليين للمسجل ، ولهذا أقترح شطب الفقرة « ج » التي أضافتها اللجنة المالية والإبقاء على المادة « ٢٠ » كما وردت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير المالية : موافق على ما قاله الدكتور فرح .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل .

السيد خليل حدادين : يا سيدي من منطوق العدالة في فقرة سابقة قلنا لا يجوز أن يحتفظ التاجر بفيلوس الدولة ، كما قال أبو عصام ، أكثر من شهرين ، وبالتالي بنفس المنطق لا يجوز للخزينة أن تحتفظ بفيلوس الناس أكثر من شهرين .

وبالتالي أقترح أن تبدل « الثلاثة أشهر » بشهرين . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيدة توجان تتي ، فيه إقتراح بتغيير « الثلاثة أشهر » بشهرين ، من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح .

بالنسبة لقرار اللجنة المالية بالنسبة للفقرة

هكذا من المأهول

« أ » و « ب » من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟ موافقة .

بالنسبة للفقرة « ج » الدكتور فرح يقترح أن لا نوافق على قرار اللجنة المالية وشطب الفقرة « ج » . اقتراحه مثل القانون الاصيلي ، فإذا ما نجح اقتراحه يصبح القرار كما ورد في القانون الاصيلي ، لم يضاف اقتراح جديد الدكتور فرح .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : ما اقترحه هو نفس اقتراح الحكومة ، الاقتراح هو الذي جاء من اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحوا ، من يوافق على الفقرة « ج » كما وردت من اللجنة المالية ؟ . تفضل .

معالي وزير المالية : خطورة الفقرة « ج » أنه يجب أن تشطب للأسباب التالية : -

لأنها تشكل عبء كبير ، كأننا نطلب تشكيل دائرة جمارك جديدة للنظر في رد الضرائب . أعطيك مثل بسيط ، في القوائم المعفاة كل ما يصنع من الاسمنت معفى ، الطوب بأنواعه والبلاط . الأشياء المحلية معفاة . فإذا أبقينا على الفقرة « ج » معنى ذلك تدخلات هذا من الاسمنت يجب أن ترد . فمعنى هذا أنني سأبحث عن كل من اشترى الاسمنت من صانعي البلاط وأعيد له المبلغ ، فهذه الاضافة تخلق إشكال كبير جداً وتشويش كبير جداً وتحتاج الى دائرة جمارك

بكاملها حتى نبحث بها .

لذلك أمل من المجلس الكريم الابقاء على المادة كما هي . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : الواقع ما ذهبت اليه اللجنة المالية كان دعماً للصناعات المحلية لقد أوصت اللجنة المالية أن تعفى بعض الصناعات المحلية من ضريبة المبيعات وخاصة صناعة الملابس والأثاث المحلي وبعض المستلزمات البيئية . وكان القصد عند انتاج هذه الصناعات أن تسترد ما يدفع للمواد الخام او مدخلات الانتاج دعماً لهذه الصناعات حتى تنافس الصناعات الاجنبية . ولكن ما ذهب اليه معالي وزير المالية في الواقع له ما يبرره ، والخوف أن هنالك بعض السلع أو الصناعات التي أغفلنا أنه يوجد بها ضرائب أخرى مثل المكوس ، مثل الاسمنت في البلاط والاسمنت في الطوب . وفي تلك الحالة أعتقد أنه من المناسب أن نجد معادلة وسطية ، أن نقول فيما عدا المدخلات المدفوع عنها ضريبة متنوعة وعندها نغطي الجهتين ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل الدكتور .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس ، لقد وافق المجلس على الفقرتين « أ » و « ب » الفقرة « أ » نتحدث عن استيراد مادة ، إدخالها في الصناعة المحلية وإعادة التصدير ، ترد هذا شيء جيد . اللجنة المالية لما أدخلت الفقرة

« ج » قالت إذا استورد انسان قطع أو مواد أولية وتكون منها صناعة جديدة ، والصناعة الجديدة بالصدقة كانت معفاة بموجب هذا القانون فيجب أن ترد الضريبة للمستورد .

إذن نحن شجعنا الصناعة إذا صدرناها في الفقرة « أ » نريد أن نشجع الصناعة إذا استملكتها في الفقرة « ج » الفقرة « ج » تؤيد وتساعد الصناعة وحذفها يضر كثيراً بمغزى هذا القانون ، وأنا أؤيد اللجنة المالية بالابقاء على الفقرة « ج » .

دولة رئيس المجلس : يا إخوان استمعتم الى وجهة نظر معالي وزير المالية ، الحكومة ، وإلى وجهة نظر أخرى في هذا الموضوع . رئيس اللجنة وافق من هذه الناحية حتى ذكر كلمة شطبها . السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي وددت أن أوضح أنه فيما يتعلق في تحصيل هذه القضية ورد الضريبة هي ليست أصعب مما ورد في الفقرتين التي سبقت باعتبار معالي الوزير بشكو من صعوبة الاجراءات .

الحقيقة في الفقرة « أ » هي نفس المستوى من الصعوبة ، ولربما أيضاً في المادة « ١٦ » نحن أقرنا شيء شبيه بذلك ، فغير وارد أن هذه تعطي صعوبة أكثر من المواد التي أقرت .

لكن إذا كان توجه المجلس بشطب هذه العبارة لربما فقط إلغاء المواد التي عليها الضريبة

النوعية تبعاً للمثال الذي أورده معالي الوزير أن مادة الاسمنت تدخل في صناعات مختلفة يصعب حسابها .

دولة رئيس المجلس : فيه قرار من اللجنة ما ألفت ، رئيسها ومقررها تكلموا بنوع من التعديل . من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟ ما نجح . إذن تشطب « ج » . عفواً ليس كل مرة نعيد العد .

من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟

السيد الامين العام : « ٢٣ » من « ٦٥ » .

دولة رئيس المجلس : « ٢٣ » من « ٦٥ » تبقى المادة كما وردت في المشروع الاصيلي .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الباب السابع

الاعفاءات

المادة ( ٢١ )

يعفى من الضريبة :

أ- جلالة الملك المعظم .

ب- ما يشتري من السوق المحليه أو يستورد للقوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة والضابطة الجمركية من أسلحة وذخائر ووسائل نقل وقطعها واطاراتها وأي مواد اخرى يقرر مجلس الوزراء الموافقة على استيرادها أو شرائها معفاة من الضريبة



لحساب الجهات المنصوص عليها في هذه الفقرة .

ج- ما يعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى بموجب قانون تشجيع الاستثمار .

د- أي سلعة أو شخص يقرر مجلس الوزراء اعفائه كلياً أو جزئياً بناء على تنسيب من الوزير .

قرار اللجنة المالية

المادة ( ٢١ ) :

١- الفقرة ( د ) : اضافة العبارة التالية بعد كلمة ( أو جزئياً ) الواردة في السطر الأول ( في حالات محددة وأسباب مبررة بناء على تنسيب من الوزير ) لتصبح الفقرة ( د ) كما يلي :

د- أي سلعة أو شخص يقرر مجلس الوزراء اعفائه كلياً أو جزئياً في حالات محددة وأسباب مبررة بناء على تنسيب من الوزير .

٢- اضافة فقرة ( هـ ) جديدة وهي :

هـ- ما يستورد أو يشتري محلياً للمساجد والكنائس لاستعمالها الخاصة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

أنا أقترح اضافة الاجهزة والمواد التي تستخدم في المدارس والجامعات . وأقترح أيضاً زيادة على المساجد والكنائس الجمعيات الخيرية . . . وشكراً .

أصوات : تنني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : الدكتور راتب .

الدكتور راتب السعود : أقترح أولاً شطب الفقرة « أ » من هذه المادة ، اذ أن المادة « هـ » قد وضحت على من تفرض الضريبة سيدي الرئيس وهي السلع المصنعة محلياً أو المستوردة أو الخدمات .

جلالة الملك حفظه الله ، ليس له مصنع وليس بطبيب جراح يقدم خدمة مقابل سلعة . حقيقة أنا أعتقد أن زج اسم جلالة الملك هنا ليس بالشيء اللائق بحق المقام السامي وفيه إساءة لجلالته الذي هو أجل وأرفع من هذا الوضع هنا ، هذه واحدة .

الاخرى ، أنا أضيف فقرة جديدة لهذه المادة قد تكون الفقرة « و » ، الاتفاق على البحث والتطوير ضرورة ملحة لتطوير الصناعة المحلية كما قال معظم الزملاء هنا من أجل رفع الجودة وتخفيض التكلفة وزيادة الانتاجية ، مما يزيد بالتالي من مقدرة الصناعة المحلية على منافسة المنتجات الاجنبية في الداخل والخارج .

لذا فأنتي أقترح أن تعفى المبالغ المدفوعة للبحث العلمي والتطوير من ضريبة المبيعات .

المؤسسات العلمية الوطنية المتخصصة الاخرى . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

من الانسب أن توضع الجمعيات الخيرية في الفقرة « ج » لأن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى كلها متحققة في الجمعيات الخيرية ، ولذلك تضاف بعد قانون تشجيع الاستثمار وقانون الجمعيات الخيرية ليكون الانسجام تام في هذه المادة .

وأما بالنسبة للفقرة « هـ » فأقترح اضافة والاحزاب السياسية .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : دولة رئيس المجلس ، الحقيقة هذا القانون هو قانون لتحصيل الضريبة ، أنا أقدر أن العديد من الزملاء يطلب تشجيع ودعم الجامعات أو الجمعيات الخيرية ، الحقيقة هناك طرق ووسائل عديدة يمكن دعم الجامعات بها ويمكن دعم الجمعيات الخيرية ، وهذه الوسائل ليس موقعها قانون ضريبة المبيعات ، الحقيقة يمكن أن تطالب الدولة بدعم الجامعات بمبالغ تحقق لها أسباب ووسائل البحث العلمي ونفقات ووسائل البحث العلمي ، وأيضاً يمكن أن تطالب

إن في ذلك تشجيعاً للصناعة المحلية للاتفاق على البحث والتطوير من أجل تعزيز مقدراتها التنافسية .

واضافة لما سبق فإن المبالغ المدفوعة للبحث والتطوير إذا ما اتجهت ان الجامعات المحلية فإن ذلك سوف يؤدي ليس إلى دعمها من الناحية المالية فقط ، ولكنه أيضاً ، سيساعدها عن الخروج من عزلتها ، وسيجعلها تتفاعل مع المجتمع بحيث تساعد في بناء وحل مشكلاته المختلفة ، وبالتالي سيؤدي الى تطوير الواقع والنظرية معاً .

وهذا التفعيل لدور اساتذة الجامعات في بناء المجتمع سيجعلهم ينقلون تجاربهم لطلبتهم مما يؤدي الى رفع سوية طلبة الجامعات ويزيد من مقدراتهم على مواصلة البناء بعد تخرجهم من الجامعة .

وعليه ومن أجل دعم الصناعة المحلية وتفعيل دور الجامعات أقترح إعفاء المبالغ المدفوعة للبحث العلمي والتطوير من ضريبة المبيعات ولنا في تجارب البلدان المتقدمة أسوة حسنة في هذا المجال .

واعتماداً على ذلك فأنتي أقترح اضافة فقرة جديدة الى المادة « ٢١ » تنص على ما يلي : - - - تعفى من ضريبة المبيعات جميع المبالغ التي يتم دفعها من قبل المنتجين المحليين على البحث العلمي والتطوير شريطة أن تتم هذه الأبحاث من خلال الجامعات المحلية أو

هكذا من المأهول

الحكومة بدعم الجمعيات الخيرية ، لكن لا أن  
لجهد هذا القانون قانون إعفاءات للمعدي ،  
ولربما يتبادر عشرات الفئات التي قد تستحق  
الدعم ، لكن ليس مجال الدعم إعفاؤها من  
الضريبة .

ثانياً : - أرجو أن تحدد المواد للمعفاة  
عند مناقشة جداول الإعفاءات ، وهناك في  
جداول الإعفاءات العديد من الأجهزة التي  
يشملها الإعفاء ومنها الأجهزة الطبية أو  
الزراعية أو التي تستعمل في مداخلات  
الصناعة أو التي يشملها تشجيع الاستثمار .

لذلك أمل أن يصوت المجلس الكريم  
على هذه المادة كما جاءت مع تدليل اللجنة  
المالية . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد فواز  
الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً دولة  
الرئيس .

أرى أن لا تكون مهمة التنسيب مناصرة  
بوزير المالية منفرداً ، وأقترح أن يكون معه وزير  
الصناعة والتجارة ووزير التعمين . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ  
عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة أنا اعترضني على الفقرة « د »  
« أي سلعة أو شخص يقرر مجلس الوزراء  
إعفاءه كلياً أو جزئياً بناء على تنسيب من  
الوزير » هذا غير مبرر الحقيقة مع أن اللجنة  
المالية عدلت من هذا الموضوع وقالت « أي  
سلعة أو شخص يقرر مجلس الوزراء إعفاءه  
كلياً أو جزئياً في حالات محددة » ولم تذكر  
هذه الحالات « وأسباب مبررة » لذلك أقترح  
حذف هذه الفقرة من المادة ( ٢١ ) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد  
الحاج .

الدكتور محمد أحمد الحاج : شكراً  
سيدي الرئيس .

أنا أقترح شطب المادة « ٢١ » كلها وأن  
يقتصر الإعفاء فقط على قائمة السلع التي  
وردت في هذا القانون ، الإعفاءات ، وما يعنى  
في قانون آخر مثل الرسوم الجمركية والرسوم  
والضرائب وقانون تشجيع الاستثمار وغير  
ذلك ، يعني أن يقتصر الإعفاء فقط على  
قائمة السلع المعفاة وعلى ما يعنى بموجب  
قانون آخر وتلغى كل هذه الاستثناءات  
وتلغى هذه المادة وتعاد صياغة المواد من  
جديد . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
فرح .

الدكتور فرح الربضي : أقترح إضافة  
عربات وسيارات الموقنين جسدياً .

دولة رئيس المجلس : هذه أنت في  
الجدول ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أعتقد  
أن كثيراً ممن دافعوا عن القانون يدافعون الآن  
عن كثرة الإعفاءات في هذا الموضوع . بداية  
ذكر جلالة الملك هنا ورد في مجال التكريم  
والاعزاز ولم يرد في أي مجال آخر ، وقبل عام  
ورد في قانون المطبوعات . فنحن نورد هذا  
الاسم مع التبجيل الذي يليق به ، وفي ضريبة  
الدخل يرد وفي الجمارك يرد ، لأن الدستور  
يقول كل شخص يدفع الضريبة فإن لم ينص  
على الإعفاء معنى ذلك أنها ستدفع .

ثانياً : - أنا أفهم أن التسليح وكل ما  
يتعلق بالأسلحة معنى ولكنني لا أفهم إعفاء  
أي جهة أخرى بتاتا . ومع ذلك فقد ورد في  
هذا النص في الفقرة « ج » « إعفاء السلع التي  
نتج بموجب قانون تشجيع الاستثمار » وهو  
منطوق .

أما الفقرة « د » فهي فقرة مطاطة أضيف  
اليها تمطيط جديد من اللجنة المالية ، بإضافة  
للمساجد والكنائس لأستعمالاتها الخاصة وهو  
أمر بابه مفتوح ووارد في الفقرة « د » الفقرة  
« ٧ » تقول « أي سلعة أو شخص يقرر مجلس  
الوزراء إعفاءه كلياً أو جزئياً » نحن لا نريد  
إساءة استخدام هذه المادة بأن تعفى باسماء  
جمعيات ، وبأسماء دور عبادة ، وبأسماء  
أندية ، وجامعات ، وبعد قليل سنقول  
المستشفيات ثم يلحقها الاندية ، فأذا بقائمة

الإعفاء هي الأساس وقائمة الضريبة هي  
الاستثناء .

ولذا فأنتي أقترح عدم المرافقة على  
الفقرتين اللتين وردتا من اللجنة المالية والإبقاء  
على ما ورد من الحكومة مع أنه واسع جداً . .  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد أنور  
الحديد .

السيد أنور الحديد : شكراً سيدي  
الرئيس .

الحقيقة أنا الآن اقتنعت بما ذكره معالي  
السيد عبد الرؤوف الروابدة بالنسبة للفقرة « د » ،  
المادة « ٢١ » ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ  
عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

الفقرة « هـ » إضافة لما ذكر فيها « ما  
يستورد أو يشتري محلياً للمساجد والكنائس » ،  
وأقترح الدكتور عويضة والجمعيات الخيرية .  
أقترح أن يضاف الى ذلك ومراكز الأيتام  
والمسنين والمقاتلين .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة  
نوجان .

السيدة توجان فيصل : الاشارات التي اضيفت فيها المساجد والكنائس والجمعيات الخيرية ، لا نريد لابيواب للاعفاءات من الضريبة قد يستغلها البعض وهي ستسيء الى سمعة هذه الاماكن والى عمل هذه الجمعيات . فانا لا ارى أي موجب لأن تدخل في هذه المادة فتدخل ضمن محاولات تحايل عليها .

الفقرة « د » خطيرة أي سلعة ليس فقط أنه نحن طلبنا قوائم السلع المدرجة ، أيضاً السلع المعفاة في ذات الخطورة .

فإن نترك الاعفاء لأي سلعة ثم لأي شخص هذا باب واسع جداً . وفي بداية حديثنا كان يجري حديث كثير حول ماذا عن هذه السلع التي تكس الان وعندما تأتي نية إقرار ضريبة عليها سوف يستورد التاجر ويضعها ، هذه كانت اعتراضات الحكومة ، أن التاجر سوف يستورد ويخزن ثم عندما تقرر الضريبة يبيعها دون أن يدفع عليها الضريبة فهكذا قبل لنا .

إذن عندما تأتي الحكومة وتفي سلعة ثم تعود عن الاعفاء ، ألا يساعد هذا على مثل هذا النوع من التلاعب ؟

ألم يجري عندما مثل هذا النوع من التلاعب ؟ عندما منع مثلاً استيراد سيارات من نوع معين . وكان القرار قرار حكومي . وقامت جهات لها صلة قوية بتلك الحكومة باستيراد

السيارات قبل صدور قرار منع هذا الاستيراد وحققوا ربح فاحش من وراءها .

فلا نريد أن يبقى هذا الباب مفتوح ، قلنا أن السلع تحدد بقوائم فلتبقى محددة بقوائم ، وما دامت السلع هامة بحيث تحدد بقوائم فاعتقد أنه لا يمكن هنا إعفاء الأشخاص ، فتحذف الفقرة « د » كلياً .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

أنا أشارك الزميلة توجان لا بل أقول أن الفقرة « د » تتناقض تماماً مع المادة السادسة التي أقرناها سابقاً .

أما بالنسبة للفقرة « هـ » فأنتي أضيف على اقتراح الزميل محمد عويضة النوادي الرياضية والاحزاب السياسية . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : شكراً دولة الرئيس .

إن كثرة الاعفاءات تضر بهذا القانون خاصة وأن هناك قائمة كبيرة ملحقة بهذا القانون فيما يتعلق بالاعفاءات .

كما وأن الفقرة « د » تعطي الصلاحية

كاملة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إعفاء ما تراه ضرورياً .

أما ما ذكره الزميل الكوفي بأن توضع الجمعيات الخيرية تحت البند « ج » على اعتبار أنها معفاة من الرسوم الجمركية والحقيقة أن الجمعيات الخيرية غير معفاة من الرسوم الجمركية . ولذلك أرى أن تبقى المادة كما جاءت في المشروع . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة كنت سأقدم من المجلس الكريم بطلب إعفاء الادوات والاجهزة الرياضية من ضريبة المبيعات ، ولكن سأرجى ذلك الى البند المتعلق بالجداول . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : أنا أعتقد بأن للمقرر الحق بأن يتكلم ويدافع متى ما شاء وليس من حق الرئاسة أن تمنعه من الكلام ، ولذلك سأتكلم نيابة عنه .

دولة رئيس المجلس : ما منعه .

السيد عبد الكريم الكباريتي : في موضوع الفقرة « د » دولة الرئيس الاصل أو الفكرة الاساسية من إدراج الفقرة « د » وموافقة

اللجنة المالية عليها هي إعفاء المرونة على القانون وذلك لتمكين الحكومة من التعامل مع الصناعات الوطنية التي قد تقام لاحقاً والغير مغطاة بأي من القوائم المشتملة على سلع معفاة . . . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : وددت أن أوضح في موضوع الفقرة « د » ، الحقيقة هناك عطاءات للدولة تطرح بشروط ، إذا كانت هذه العطاءات تشتمل على تمويل خارجي التمويل الخارجي يفترض ويشترط أن تكون هذه العطاءات معفاة من أية ضرائب أو رسوم جمركية . وبالتالي نحن ملزمين حكماً بالاعفاءات ولهذا ترك القرار لمجلس الوزراء تقديراً في حالات مشابهة لهذه الحالات . والزملاء في قطاع المقاولات ويمكن الاخ أبو عصام يعرف ذلك أن الحكومة ملزمة في قضايا التمويل باعفاء هذه العطاءات والعقود من الضرائب والرسوم بما فيها ضريبة المبيعات . ولذا أرجو الابقاء على الفقرة « د » كما هي .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس .

احتج على عدم إعطائي الدور في الوقت المحدد لذلك لأنني سجلت ورفعت



يدي والمقرر كان يقرأ النص ، وأتوقف عن الكلام احتجاجاً على ذلك . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا إخوان فيه إقتراحات عديدة ، أول إقتراح سنصوت عليه ورد من الدكتور محمد الحاج بحذف المادة ٢١ ، وفيه تنبيه . من يوافق على هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

اقتراح من الدكتور راتب السعود بشطب الفقرة ( أ ) .

ما فيه تنبيه إذن لا نصوت .

اقتراح من السيد عبد العزيز جبر بحذف الفقرة ( د ) ، من يوافق على حذف الفقرة ( د ) ؟ لم ينجح الاقتراح .

اقتراح من السيد فواز الرعي باضافة وزير الصناعة والتجارة ووزير الصناعات بعد كلمة « الوزير » في الفقرة ( د ) ، من يوافق على ذلك ؟ غير موافقة .

الآن هنالك إقتراحات باضافات عديدة على الفقرة ( هـ ) لذلك نصوت أولاً على الفقرة ( أ ) ، من يوافق ؟ موافقة .

من يوافق على الفقرة ( ب ) ؟

موافقة .

من يوافق على الفقرة ( د ) ؟

موافقة .

هناك اقتراح من اللجنة المالية على الفقرة ( د ) ، من يوافق على قرار اللجنة المالية في الفقرة ( د ) ؟ موافقة .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله النسور : يا سيدي لأنك طرحت للتصويت الفقرة ( د ) ، الفقرة ( د ) تقول « إعفاء أي سلعة أو شخص يرى مجلس الوزراء أنا أفهم إعفاء سلعة والشخص لماذا يعفيه مجلس الوزراء .

فدولتك طرحت للتصويت الإبقاء على الفقرة ( د ) قبل حذف كلمة شخص وهو الشيء الواجب . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : أنا طرحتها كما جاءت من اللجنة المالية ، ما فيه إضافات .

على كل حال تأتي الآن للفقرة ( هـ ) ، بعض الإخوان أضافوا بعض المواد إلى الفقرة ( هـ ) ، نذكرها واحدة واحدة ونصوت عليها .

أصوات : هناك من اقترح حذف الفقرة ( هـ ) .

دولة رئيس المجلس : طيب ، هناك اقتراح بحذف الفقرة ( هـ ) كاملة والمضافة من اللجنة المالية ، الاقتراح من السيد عبد الرؤوف ، من يوافق على شطب الفقرة ( هـ ) ؟

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ( ٢٢ )

أ- يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفقاً لتوصيات وزير الخارجية ، ما يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي ، وكذلك ما يستورد للاستعمال الشخصي لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجانب العاملين غير الفخريين المعتمدين لدى المملكة .

ب- يعفى من الضريبة ما يستورد للمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية العاملة في المملكة وموظفيها الأجانب الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية .

ج- يحدد حجم الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرتين ( أ ) ، ( ب ) من هذه المادة وأنواعها بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً دولة الرئيس .

ما أدري ! ! السلك الدبلوماسي

السيد الأمين العام : ٢٢ من

٥٦١ .

دولة رئيس المجلس : ٢٢ من

٥٦١ لم يوافق على الشطب . الآن هناك إقتراحات بالاضافة على الفقرة ( هـ ) ، من يوافق على إضافة النوادي ؟

لم يوافق .

هناك إقتراح باضافة مراكز الأيتام والمسنين والمهاجرين ، من يوافق ؟ تعد الأصوات . الرجاء رفع الأيدي .

السيد الأمين العام : ٣١ من

٥٤١ .

دولة رئيس المجلس : ٣١ من

٥٤١ وبوافق على الإضافة . هناك من اقترح إضافة الأحزاب السياسية ، من يوافق ؟ غير موافق .

هناك من اقترح اضافة مستلزمات الجامعات والجمعيات الخيرية ، من يوافق ؟ ما فيه موافقة .

الدكتور راتب السعود اقترح الاعفاء لأغراض البحث العلمي والتطوير ، من يوافق ؟ لم يوافق .

من يوافق على الفقرة ( هـ ) كما جاءت من اللجنة المالية معدلة ؟ ٣٧ صوت وبوافق على الفقرة ( هـ ) . تفضل السيد المقرر .

هكذا من الأشغال

والبضائع التي يدخلها معروفة فهل تريد السماح لتسريب « الويسكي » عبر السفارات من خلال مثل هذه الاعفاءات ١١٩ ولماذا لا يعامل كل من هو على الأرض الأردنية تماماً كما يعامل الأردني .

ولذلك أطالب بأن لا يعفى هؤلاء . . .  
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة : شكراً سيدي الرئيس .

اقترح إضافة على أن تضاف الضريبة عليها إذا بيعت داخل البلاد .

دولة رئيس المجلس : هذه لا يجوز بيعها أصلاً ، السيد المقرر جابوب بالنسبة لما تفضل به الدكتور محمد عويضة .

السيد المقرر : يا سيدي هذه القضية محكومة باتفاقات دولية تلزم بها كل دول العالم وتلتزم بالمعاملة بالمثل فيها ، ولا تستطيع الأردن أن تخل بهذه الاتفاقيات الدولية التي تعامل بها كل الدول بنفس المستوى من التعامل إذا كان التعامل مماثلاً .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على المادة كما جاءت من اللجنة المالية ؟ موافقة .

المادة ( ٢٣ ) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ( ٢٣ )

يعفى من الضريبة في الحدود والشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية ما يلي : -

أ- العينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالمختبرات شريطة أن تكون كمياتها في حدود متطلبات التحليل وفق الأصول الفنية المعتمدة .

ب- الأشياء الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالتياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية .

ج- المواد التي ترد من خارج المملكة كبذل تالفا أو ناقص عن ارساليات سبق توويرها أو رفض قبولها وحصلت الضريبة عليها كاملة خارج المملكة في حينها بشرط أن تتحقق دائرة الجمارك من صفتها هذه .

د- الامتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج ، كما يعفى الآثار المستعمل بالنسبة أو بالشروط المنصوص عليها في قانون الجمارك المعمول به للقادمين للإقامة الدائمة في المملكة .

هـ- الأشياء التي دفعت الضريبة عليها وصدرت للخارج ثم أعيد استيرادها بملأها خلال المدة المحددة في قانون الجمارك ، بشرط

أن تتحقق دائرة الجمارك من ذلك .

قرار اللجنة المالية

الفقرة ج شطب عبارة ( خارج المملكة ) الواردة في السطر الثاني منها .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على المادة كما وردت من اللجنة المالية ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ( ٢٤ )

على الرغم مما ورد في القوانين الأخرى من إعفاءات ضريبية لا تسري الإعفاءات على هذه الضريبة إلا ما نص عليه في هذا القانون .

قرار اللجنة المالية

موافقة .

دولة رئيس المجلس : من يوافق ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ( ٢٥ )

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة إذا تم التصرف في أي من السلع المعفاة من الضريبة أو استعملت في غير الغاية التي أعفيت من أجلها خلال الخمس سنوات

التالية للإعفاء فتسدد الضريبة المتحققة على هذه السلع وفقاً لقيمتها ولفة الضريبة السارية بتاريخ التصرف .

ب- أما السيارات فتخضع للضريبة المقررة عند وضعها في الاستهلاك المحلي ودفع الرسوم الجمركية عليها بغض النظر عن المدة .

قرار اللجنة المالية .

موافقة

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : في الفقرة « أ » سيدي ، إذا تم التصرف بالبضاعة التي أعفيت خلال الخمس سنوات التالية تدفع الضريبة ، وبعد ذلك ؟ يعني بعد الخمس سنوات تم التصرف هل تصبح معفاة ؟ هل هذا هو المفهوم أم ماذا .

من قراءتي للمادة إذا التصرف خلال الخمس سنوات الأولى فهي تدفع قيمتها وقت التصرف ، طيب لو تم التصرف بعد سبع سنوات ؟ وهناك سلع معمرة غير السيارات .

لأنه في الفقرة « ب » عندما تحدث عن السيارات جعلها إطلاقية ، أما هنا ربطها بخمس سنوات . هل السلع المعمرة بعد خمس سنوات تصبح معفاة ؟ . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

... نصنعها من فقرة واحدة ، إذا تم التصرف بأي من السلع المعفاة من الضريبة أو استعملت لغير الغاية التي أعفيت من أجلها فتسدد الضريبة المتحققة على هذه السلعة وفقاً لقيمتها وفق الضريبة السارية من تاريخ التصرف . بغض النظر سيارة أم غيرها .

دولة رئيس المجلس : هذا هو الاقتراح ، من يوافق ؟ تعد الأصوات .

السيد الأمين العام : « ١٥ » من « ٤٦ » .

دولة رئيس المجلس : « ١٥ » من « ٤٦ » ، لم يوافق على الاقتراح . من يوافق على قرار اللجنة المالية بالنسبة للمادة ٢٥ ؟ موافقة . ترفع الجلسة للصلاة لمدة ربع ساعة ونعود بعدها .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة والصلاة ثم عادت بعد ذلك للأعتقاد -

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة ، السيد المقرر

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع .

السيد المقرر : الحقيقة واضح من النص

أن الحكومة قصدت في مسودة القانون ووافقتها اللجنة المالية بأن السلع بعد خمس سنوات تفقد قيمتها وأنه لا يتحقق عليها ضريبة ، هذه وجهة النظر ، لكن السيارات فنص الفقرة « ب » يحكمها .

ولذلك الفقرة « أ » ذكرت مع مراعاة الفقرة « ب » بالنسبة للسيارات ، باقي السلع بعد خمس سنوات لا يتحقق عليها ضريبة إذا استعملت في السوق .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة : سداً لأي ذريعة فأنا أرى أن يرفع هذا النص ، تشطب المدة إذا تصرف في السلعة لغير الغاية التي أعفيت من أجلها تستوفى الضريبة عنها . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : ما هو الاقتراح دكتور ؟

الدكتور عبدالله المكايلة : شطب خمس سنوات ، شطب المدة .

أصوات : ننتي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : طيب ، هناك اقتراح بشطب الخمس سنوات الواردة في الفقرة « أ » ، من يوافق ؟

الباب الثامن

تحصيل الضريبة

المادة ( ٢٦ )

على المسجل اداء حصيلة الضريبة دورياً للدائرة وفق اقراره او الاقرار المعدل وفقاً لاحكام هذا القانون وذلك حسب مقتضى الحال وفي ذات الموعد المنصوص عليه في المادة ( ١٦ ) من هذا القانون وذلك طبقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية .

أما السلع المستوردة فتؤدى الضريبة عنها عند مرحلة الافراج عنها من الجمارك وفقاً للاجراءات المقررة لسداد الرسوم الجمركية ولا يجوز الافراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة عليها بالكامل .

قرار اللجنة المالية

موافقة

دولة رئيس المجلس : المادة « ٢٦ » معروضة للنقاش ، من يوافق على المادة « ٢٦ » ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ( ٢٧ )

أ- إذا لم تدفع الضريبة المتوجبة خلال المدة المنصوص عليها في هذا القانون فعلى

المدير أو من ينوبه ان يبلغ المكلف بمذكره يكلفه فيها بدفع الضريبة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ .

ب- إذا لم يتم الدفع خلال هذه المدة فللمدير ان يصدر قراراً بتحصيلها ويجري تبليغه للمكلف بواسطة الموظف المفوض بذلك وإذا تعلل تبليغه لأي سبب من الاسباب فينشر قرار التحصيل في صحيفه يوميه او أكثر .

ج- إذا لم تدفع الضريبة خلال سبعة ايام من تاريخ التبليغ او نشر قرار التحصيل فللمدير ان يشرع بتطبيق أحكام قانون تحصيل الاموال الاميريه المعمول به وفي هذه الحالة يمارس المدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميريه المنصوص عليها في القانون المذكور .

د- يعتبر التبليغ لقرار التحصيل قانونياً إذا تم تبليغه لمدير مؤسسة المكلف أو لأحد الشركاء أو لمن يقوم مقامه في ادارتها / او لأحد افراد عائلته اذا كان ظاهر حاله يدل على انه في السادسة عشره من عمره على الأقل .

قرار اللجنة المالية

موافقة على الفقرات « أ » و « ب » و « ج » .

المادة ( ٢٧ ) الفقرة ( د ) :

شطب العبارة التالية الواردة في نهاية الفقرة :

هكذا من الأشهل



( أو لأحد أفراد عائلته إذا كان ظاهر حاله يدل على أنه في السادسة عشرة من عمره على الأقل ) لتصبح الفقرة ( د ) كما يلي :

د- يعتبر التبليغ لقرار التحصيل قانونياً إذا تم تبليغه لمدير مؤسسة المكلف أو لأحد الشركاء أو لمن يقوم مقامه في إدارتها .

يعني شطبنا « أو لأحد أفراد عائلته إذا كان ظاهر حاله يدل على أنه في السادسة عشرة من عمره على الأقل » .

دولة رئيس المجلس : السيد حماد .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

أعتقد أن مدة اسبوع الواردة في الفقرة « ج » قليلة ، وأقترح أن تكون اسبوعين .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة المدة الواردة في الفقرات كلها قليلة جداً وأقترح أن يستعاض عنها بعبارة شهر ، كلها قليلة لأن خمسة عشر يوماً الانسان يحصل أمواله في نهاية كل شهر ، فيمكن يأتيه التبليغ في ١ / الشهر وفي ١٦ / الشهر ما يمكن يحصل .

أما لما نستمض عنها بشهر يكون قادر على أن يتجاوب مع هذا التبليغ من المدير . وكذلك خلال اسبوع قليلة ، فكلها خلال شهر . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : هي ليست أمواله إنما أموال الخزينة ، فمفروض أن يوصلها خلال أسبوع .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد النعم .

السيد عبد النعم أبو زنت : شكراً دولة الرئيس .

أولاً :- أثنى على ما ذكره الدكتور الكوفحي بأن تعدل المدد الى شهر رحمة بالمواطنين .

ثانياً :- الفقرة « ب » ، قضية الصحيفة اليومية أو أكثر لنفترض أن بعض المواطنين أميون لا يقرأون ، فلذلك أرجو أن لا يعول على الصحيفة اليومية .

في الفقرة « د » تبليغ في السادسة عشرة من عمره على الأقل ، أريد وسيلة التبليغ أن يكون خطياً مع التوقيع لا أن يكون تبليغاً شفهيّاً ، خطياً مع التوقيع أو البصمة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

. . . نكرم من يأكل مال الدولة ، هؤلاء الذين تحدث عنهم حصلوا ضرائب للحكومة وبعد شهرين من استحقاقها لم يقوموا بدفعها ، وتأتي الآن لتضيف لهم أشهر أخرى ليربحوا الملايين من الفوائد البنكية التي هي حرام أصلاً .

أنا أعتقد أن كل يوم يضاف الى هؤلاء جريمة ترتكب ، وإذا تأخروا في الدفع عليهم أن يفرموا .

كيف نفرق بين مواطن ملتزم باع ودفع ومواطن خالف ولم يدفع ، علينا أن نكرمه بأن نغمد له وهو تاجر يبيع بأكثر من ١٠٠ الف ومع ذلك فهو أتمي ، رحمه الله . هذا الاتي الذي نريده أن لا يقرأ الجريدة وهو يبيع بمئة الف سنوياً ، هذا الشخص ، وهو ليس مواطناً عادياً هو تاجر أو صانع .

أنا أقول إذا سمح إخواني كل يوم يتأخر فيه عن الدفع يجب أن يدفع ١ / ٣٣٪ كغرامه للحكومة من ذلك المبلغ وهو ما يعادل الفائدة البنكية التي سيستفيد بها . تاريخ الاستحقاق بعد شهرين ، كل يوم يتأخر به يبدد يدفع ١ / ٣٣٪ غرامة للدولة حتى لا يستفيد من التأخير ، ولا غداً لن تستطيعوا أن تجدوا تاجراً يلتزم بموعده الدفع .

الغرامات غرامات محاكم ، وأنا هنا لا أتكلم عن محاكم ، أتكلم عن تأخر شهرين ثم أعطي اسبوع ثم مددت خمسة عشر يوماً ثم بلغ بأسبوع . ونحن نعرف أيها الاخوة كيف يرفض التاجر التبليغ ، لمعلوماتكم ضريبة الدخل اضطرت لأن تضع رقم سري حتى تستطيع أن تبلغ التاجر ، لأنه يعرف رقم ضريبة الدخل إذا وجد ورقة المسجل لا يستلمها .

فعلينا أن نسهل عملية التبليغ وعملية التحصيل وليس التيسيط ، وإلا يخرج الموضوع عن فحواه وتحول الى جباة لمصلحة تجار . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة سأتكلم في الفقرة « د » يعتبر التبليغ لقرار التحصيل قانونياً إذا تم تبليغه لمدير مؤسسة المكلف أو لأحد الشركاء أو لمن يقوم مقامه في إدارتها « هذا اذا كانت مؤسسة أو شركة . أما إذا كان شخصاً طبيعياً فأعتقد أن مشروع الحكومة قد جاء على ذلك بالفقرة اللاحقة التي رأت اللجنة المالية شطبها .

ولذلك يعتبر هذا النص إذا أقره المجلس الكريم حسب تعديل اللجنة المالية خلواً من كيفية التبليغ بالنسبة للشخص الطبيعي الذي ليس لديه مؤسسة وليس لديه شركة . فيجب أن ينص على أنه بالنسبة للشخص الطبيعي أقترح أن تضاف هذه محل العبارة التي شطبها

هكذا من الأشهر

اللجنة المالية ، وبالنسبة للشخص الطبيعي يجري التبليغ وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : أقتراح أن يضاف الى نهاية الفقرة « ب » وتكون أجور النشر على نفقة المكلف . لأن من يهر ب من دفع الضريبة يجب أن لا يكلف خزينة الدولة أن تدفع أجور النشر في الصحف .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاخ طلال .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

الفقرة « ج » إذا لم تدفع الضريبة خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ ، أتصور هذا قليل ، لأنه قد يقوم التاجر بالافتراض من البنك ومعاملة البنك تحتاج الى وقت أطول . لذا أقتراح أن تكون خلال خمسة عشر يوماً . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله اخور شيد .

السيد عبدالله اخور رشيدة : شكراً دولة الرئيس .

أرى بالنسبة للمدير والمهل القانونية المعطاة لأموال عامة تجبى من المواطنين هي

أصلاً للتاجر عندما يشتري أو يبيع ، إنما في المقابل يجب أن نعطي لهذا التاجر بعض الاعذار . فأقتراح في نهاية الفقرة « ج » ما لم يحل دون ذلك ظرف قاهر يعود تقديره للوزير . وذلك تخامشاً لاجراءات طويلة وقانون تحصيل الاموال الاميرية وما أدراك .

دولة رئيس المجلس : الاخ حماد .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

الذي قصدته برفع المدة من سبعة أيام الى اربعة عشر يوم في الفقرة « ج » هو أن هناك بعض الظروف وبعض المناسبات التي لا يكون التاجر فيها قادراً على تحصيل المبلغ المطلوب منه . ولذلك انسجماً مع المادة الاولى خمسة عشر يوماً أقتراح تعديل المدة في الفقرة « ج » الى خمسة عشر يوماً . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : وردت أن أعود بالزملاء الى المادة « ١٦ » ، ورد النص فيها أن المكلف عليه أن يقدم كل شهرين اقرار بالضريبة ، ثم الشهر الذي يليه ، أي الشهر الثالث ، أي يدفع الرسوم المستحقة عليه ، ثم للوزير أن يمدد ايضاً شهر بمعنى الشهر الرابع .

ثم تأتي المادة التي نحن بصدد مناقشتها ، المادة ٢٧ ، لتعطي في مطلعها مدة خمسة

السيد عبد المنعم أبو زلط : اقتراحي أن لا يتم التبليغ من خلال الصحيفة اليومية بل من خلال ما ذهبت اليه اللجنة المالية في الفقرة « د » لمدير المؤسسة المكلف أو لأحد الشركاء أو لمن يقوم مقامه في إدارتها .

دولة رئيس المجلس : نصوت عليه هناك . الفقرة « ب » بعد التعديل من يوافق عليها ؟

موافقة . الفقرة « ج » هناك إقتراح بتعديل سبعة أيام الى خمسة عشر يوماً ، من يوافق ؟ غير موافق .

هل توافقون عليها كما وردت من اللجنة المالية ؟ موافقة .

الان الفقرة « د » ، أخ عبد الكريم ما هو الاقتراح ؟

السيد عبد الكريم الدغمي : اقتراحي بعد كلمة « في إدارتها » تصبح وبالنسبة للشخص الطبيعي فيتم التبليغ حسب قانون أصول المحاكمات المدنية .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذه الاضافة ؟ موافقة . إذن بالنسبة للفقرة « د » غُذِلت ، من يوافق على الفقرة « د » كما جاءت من اللجنة المالية بعد التعديل الذي اضافته السيد عبد الكريم الدغمي ، من يوافق ؟ موافقة .

الان هناك اقتراح باضافة بند جديد من

عشر يوم ، بمعنى صارت المدة اربعة أشهر ونصف . ثم يعطى أسبوع ، هذا الاسبوع الذي نتحدث عنه هو بعد أن يبلغ السيل الزبي ، يعني آخر المطاف . الحقيقة قبل هذا الاسبوع هناك اربعة أشهر ونصف ، فلا أعتقد أن تاجر يحتاج الى مدة أكثر من اربعة أشهر ونصف ليدفع مستحقته من الضريبة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، بالنسبة للفقرة « أ » هناك إقتراح من الشيخ الكوفحي بدل خمسة عشر يوماً تصبح المدة شهر ، من يوافق على تغيير المدة في الفقرة « أ » من ١٥ يوم الى شهر ، من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح .

بالنسبة للفقرة « ب » الدكتور أحمد القضاة اقترح وتكون أجور النشر على نفقة المكلف ، من يوافق على ذلك ؟ موافقة وتضاف هذه العبارة . الشيخ عبد المنعم ما هو الاقتراح .

السيد عبد المنعم أبو زلط : اقتراحي أن لا يكون التبليغ من خلال الصحيفة اليومية . ما ذهبت اليه اللجنة المالية في الفقرة « د » إذا ووفق عليها يكفي ذلك ، يخطئ ذلك .

دولة رئيس المجلس : طيب ، يعني تبقى كما هي وفيه إضافة . ما هو الاقتراح ؟



( خطأ من قبله ) الواردة في السطر الأول منها .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً  
دولة رئيس المجلس : السيد عبد  
الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً  
دولة الرئيس .

أرجو أن أذهب إلى مخالفة اللجنة المالية مخالفة جزئية ، فالمضابطة العدلية كما يعرف إخواني تبدأ حتى في الحديث عن الجندي إن كان يتولى مسؤولية ضبط . فكيف نحرم موظفاً يُرسل للتبليغ فيطرد ، والموظفون الذين سيبلغون ، إذا سمحت لي لأن القيام بالعمل ليس فقط الرقابة على المؤسسات وليس فقط تفتيش المؤسسات وإنما تبليغ القرارات الصادرة عن مدير الجمارك . وبالتالي فكل موظف مكلف يجب أن يتمتع بحقوق المضابطة العدلية ، بمعنى أنه لا يجوز الاعتداء عليه وأن ما يصدر منه من إجراءات تعتبر صحيحة إلى أن يثبت الطرف الآخر عكسها .

ولذلك فأنا أعتقد سيدي الرئيس إن ما ورد من الحكومة كان أقرب إلى الدقة والصحة مما ورد من اللجنة المالية ، ولا فكان للجنة المالية تقول لا يجوز أن يتولى تبليغ قرارات مدير الجمارك إلا موظف من الدرجة السابعة ، ونحن نعرف أن المحاكم يبلغ قراراتها شخص من الفئة الرابعة . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس  
اللجنة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة يمكن تقرأه .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً  
دولة الرئيس .

هـ- يدفع المكلف غرامة للخزينة بمعدل ١/٣٣٪ عن كل يوم تأخير إلى أن يتم التحصيل .

دولة رئيس المجلس : من يثني على ذلك ؟ لم يثني أحد . إذن مقرة المادة . ٢٧ .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الباب التاسع

الرقابة

المادة ( ٢٨ )

أ- يعتبر المدير وموظفو الدائرة المفوضون خطياً من قبله أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال المضابطة العدلية وذلك في حدود اختصاصاتهم .

ب- على السلطات الرسمية المختصة أن تقدم لموظفي الدائرة المساعدة اللازمة لتمكينهم من القيام بأعمالهم .

قرار اللجنة المالية

المادة ( ٢٨ ) الفقرة ( أ ) :

إضافة العبارة التالية ( من الدين لا تقل درجاتهم عن الدرجة السابعة ) بعد عبارة

السيد رئيس اللجنة : شكراً دولة  
الرئيس .

الواقع ما ذهبت إليه اللجنة المالية ليس موضوع التبليغ بل موضوع إعطاء هذه الصلاحيات الهامة إلى أشخاص غير مؤهلين لهذه المسؤولية الكبرى وهي المضابطة العدلية . واتفقت اللجنة المالية مع الحكومة على أن يكون الموظف حد أدنى درجة سابعة ، والمقصود أن لا يقوم شخص غير مؤهل للقيام بأعمال مسؤولة مثل تدقيق حسابات أو مراجعات أو تبليغات أو مناقشات وهو ليس مؤهل لهذا العمل .

فنحن نريد أن نرفع سوية هذه المؤسسة وسوية هذا العمل ، وعلى هذا الأساس أرجو أن يأخذ بأقتراح اللجنة المالية . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
عبد الرزاق .

الدكتور عبد الرزاق طيحات : الحقيقة أنا لا أرى لزوم لهذه الفقرة لأن السلطات الرسمية المختصة مفروض عليها أن تقدم المساعدة . فأنا بأعتقادي هذه الفقرة لغو ولا لزوم لها وأقترح شطبها .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد  
الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً

دولة الرئيس .

الحقيقة أنا أختلف مع اللجنة المالية ومشروع الحكومة ، هذه المادة لغو جميعها بفقرتها لغو ، لأن مدير الجمارك المدير معترف في المادة الثانية هو مدير عام الجمارك . وموظفي دائرة الجمارك في حدود اختصاصهم بمقتضى قانون الجمارك هم من موظفي المضابطة العدلية ، ولذلك النص عليها هنا يعتبر لغو والمشرع لا يلغو .

كذلك الفقرة « ب » كما ذكر الزميل الفاضل أنه على السلطات الرسمية ، من واجب السلطات الرسمية أن تقدم هذه المساعدة لأفراد المضابطة العدلية ، ومن واجبهم أيضاً ومن واجب كل السلطات أن تقدم هذه المساعدة لأفراد المضابطة العدلية ، ومن واجبهم أيضاً ومن واجب كل السلطات أن تقدم هذه المساعدة ولا داعي لهذه المادة كاملة .

لذلك أقترح شطب هذه المادة بفقرتها « أ » و « ب » .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور  
عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة : شكراً دولة  
الرئيس .

قطعاً أنا لا أرى مبرر لوجود الفقرة « ب » من هذه المادة ، فيما ذهب إليه الزميل عبد الكريم الدغمي هو يحيل الأمر إلى قانون

هكذا من الأشغال



الجمارك وإلى صلاحيات موظفي الجمارك . أنا أتحالف الاستاذ عبد الرؤوف فيما ذهب إليه ، عفواً أتحالف اللجنة المالية لأنه حتى النص الذي يرد في المشروع يقول « في حدود اختصاصهم » . هو يريد أن أؤيده وأنا مش حاب أن أؤيده لأنني شافته ما شي قبل الحكومة .

فأنا أرى لا لزوم لوجود الفقرة « ب » وأرى أن ما ورد في المشروع معقول وأتحالف اللجنة المالية فيما ذهبت إليه . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً ، دولة الرئيس .

الحقيقة أنا عضو في اللجنة المالية وقد عرفت هذه المادة حينما طرحت في اللجنة المالية على اعتبار أن موظفي الجمارك هم موظفون تحت سلطة المدير ويستطيع أن يكلفهم بأي أعمال يقومون به . أما ما جاء في الفقرة « ب » فهو منصوب عليه في جميع القوانين أيها الاخوة ، حتى في قانون ديوان المحاسبة الذي صدر سنة ١٩٥٢ أنهم لهم صفة الضابطة العدلية ولا يجوز لأي مؤسسة حكومية ، وليس مؤسسة غير حكومية ، لأن ديوان المحاسبة يراقب المؤسسات العامة فكيف بالمؤسسات الخاصة . . . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك اقتراح من السيد عبد الكريم ومثنى عليه

يحذف المادة كاملة ، من يوافق على ذلك ؟ عفواً معالي الوزير تفضل .

معالي وزير العدل : صحيح دولة الرئيس أن لموظفي دائرة الجمارك صفة الضابطة العدلية ولكن هذه الصفة لا تمتد لأي قانون آخر إلا إذا نص في القانون الآخر ، صفة الضابطة العدلية في الجمارك لا تمتد لأي قانون آخر إلا بالنص .

لذلك إذا أردتم أن تكون لهذه الفقرة صفة الضابطة العدلية في هذا القانون يتعين النص عليها . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، لا زال الاقتراح موجود ، من يوافق على حذف المادة كاملة ؟ سقط الاقتراح . هناك اقتراح يحذف الفقرة « ب » ومثنى عليه ، من يوافق على حذف الفقرة « ب » ؟ لم تتم الموافقة .

قرار اللجنة المالية ، من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟ تعد الاصوات .

السيد الامين العام : « ٢٠ » من « ٤٧ » .

دولة رئيس المجلس : « ٢٠ » من « ٤٧ » لم ينجح الاقتراح ، تبقى المادة كما وردت في القانون الاصلي .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

### المادة ( ٢٩ )

أ- يترتب على كل من يطلع بواجب رسمي لتنفيذ هذا القانون ان يعتبر المستندات والمعلومات والكشوفات وطرق ووسائل الانتاج والتصنيع وأي بيانات أخرى تتعلق بهذا القانون او بتنفيذ احكامه بنسخها التي يطلع عليها انها سرية ومكتومة وان يتداول بها على هذا الاساس .

ب- يحق للدائرة تبادل المعلومات مع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لغايات تطبيق احكام هذا القانون او القوانين الاخرى النافذة .

### قرار اللجنة المالية

المادة ( ٢٩ ) الفقرة ( أ ) :

الاستعاضة عن كلمة ( يطلع ) الواردة في السطر الأول منها بكلمة ( يطلع ) .

دولة رئيس المجلس : السيد علي .

السيد علي الشطي : كأني أرى هناك تعارضاً بين فقرتين هذه المادة ، حيث نصت الفقرة الاولى على سرية المعلومات والمستندات والكشوفات وأية بيانات أخرى . بينما جاءت الفقرة « ب » لفتح المجال أمام الدائرة لالغاء هذه السرية وتبادل المعلومات بين هذه الدائرة والوزارات الاخرى .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : هناك عطف قبل الاضافة وهذا غير جائز ، في السطر الثاني « وطرق ووسائل الانتاج » ، وطرق الانتاج والتصنيع ووسائله .

دولة رئيس المجلس : يعني تصبح وطرق الانتاج ووسائلها ؟

السيد عبد الباقي جمو : نعم .

دولة رئيس المجلس : طيب تعدل بهذه الطريقة . تصحيح اللجنة المالية لغوي ، هل توافقون على ذلك ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

### المادة ( ٣٠ )

أ- يتولى موظف الدائرة المفوض القيام باعمال الرقابة على اماكن الاداره والانتاج والبيع للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة . . . وكذلك الاطلاع على السجلات والقيود المتعلقة بها وتدقيقها وترتب على المسؤولين في المؤسسات والمصالح المعنية تسهيل مهمته ، كما يجوز له أخذ عينات من السلع لغايات التحليل والاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص للقيام باعماله .

ب- اذا اقتضى الامر في اي حاله من الحالات التي يمارس فيها موظف الدائرة مهمه ، اجراء التفتيش على عمليات الانتاج والبيع لاحتمال وجود تهريب او مخالفه لاحكام هذا

هكذا من الشاهل

القانون ، فلا يجوز القيام بهذه الاجراءات الا بموجب مذكرة تفتيش خاصه صادرة عن المدير باصدارها وللموظف في هذه الحالة التحفظ على السلع والسجلات والقيود .

ج- لا يجوز تفتيش بيوت السكن الا وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية وعند توفر دلائل كافيه .

#### قرار اللجنة المالية

#### المادة ( ٣٠ ) الفقرة ( ب ) :

١- اضافة عبارة ( ولكل حالة على حدا ) بعد كلمة المدير الواردة في السطر الرابع وشطب كلمة باصدارها الواردة في نفس السطر .

٢- شطب عبارة ( على السلع ) الواردة في السطر الخامس واطافة العبارة التالية الى نهاية الفقرة ( لمدة أقصاها ستة شهور والسلع مدة أقصاها ثلاثة أسابيع ) لتصبح الفقرة (ب) كما يلي :

ب- اذا اقتضى الأمر في حالة من الحالات التي يمارس فيها موظف الدائرة مهامه ، اجراء التفتيش على عمليات الانتاج والبيع لاحتمال وجود تهريب أو مخالفة لاحكام القانون فلا يجوز القيام بهذه الاجراءات الا بوجود مذكرة تفتيش خاصة صادرة عن المدير ولكل حالة على حدا

وللموظف في هذه الحالة التحفظ على السجلات والقيود لمدة أقصاها ستة شهور والسلع مدة أقصاها ثلاثة أسابيع .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

أقترح في الفقرة « أ » التعديل التالي : - يتولى موظف الدائرة المفوض القيام بأعمال الرقابة على أماكن الادارة والانتاج والبيع للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة تصبح العبارة كما يلي : - يتولى موظف الدائرة المفوض القيام بأعمال الرقابة والاطلاع على السجلات والقيود المتعلقة بها . . . الخ .

يعني أريد حذف « على أماكن الادارة والانتاج والبيع » ويكتفى بالاطلاع على السجلات والقيود والتدقيق . حتى نشعر المنتج بشيء من الثقة .

دولة رئيس المجلس : ما هو الاقتراح ؟

السيد عبد المنعم أبو زلط : أن يحذف من عند « على أماكن الادارة والانتاج والبيع للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة » وتربط صدر العبارة ويتولى موظف الدائرة المفوض القيام بأعمال الرقابة والاطلاع على السجلات والقيود . . الخ .

دولة رئيس المجلس : في تنبيه ؟

ما فيه تنبيه . الدكتور أحمد القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : أرى أن الجملة الاخيرة لا حاجة لها هنا .

دولة رئيس المجلس : ما هي الجملة الاخيرة ؟ حددها .

الدكتور أحمد القضاة : « وعند توفر دلائل كافية » لتقرأ على النحو التالي : - لا يجوز تفتيش بيوت السكن إلا وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً دولة الرئيس .

لقد غمز الدكتور عبدالله من قناتي ولا أحب الغمز إلا في مثل هذا الموقف بأنني أؤيد الحكومة أحياناً . . .

دولة رئيس المجلس : خيلنا في المادة أبو عصام .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : إذا سمحت دولة الرئيس ، لما حكى في غير المادة حكيت .

دولة رئيس المجلس : حكى في المادة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : إذا سمحت دولة الرئيس ، وهذا الموقف يثبت أنني أناقش الموضوع بعقلي فلا أعارض للمعارضة

ولا أوالي للموالة وهذا لي وليس علي .

ما أريد أن أسأله دولة الرئيس ، ما الفرق بين الفقرة « أ » والفقرة « ب » ؟ . الفقرة « أ » القيام بالرقابة والفقرة « ب » التفتيش . وأنا لم أعرف حتى الآن ما الفرق بين الرقابة والتفتيش . القيام بأعمال الرقابة على أماكن الادارة وأماكن الانتاج وأماكن البيع للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، وفي الفقرة « ب » إذا اقتضى الأمر في أي حالة من الحالات التي يمارس فيها موظف الدائرة مهامه إجراء التفتيش على عمليات الانتاج . لقد راقب مكان الانتاج وراقب مكان التصنيع فما الفرق بين الرقابة والانتاج في هذه الحالة فقط ؟ . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : أريد أن أعلق على الزميل في حيثيات دخوله مع الحكومة ما زبطت معاه .

دولة رئيس المجلس : عفواً لا نريد هذه المواضيع .

الدكتور محمد عويضة : لأ هذه للمداعبة في آخر الليل ، الجملة الاولى تتكلم عن عملية الرقابة والجملة الثانية تشترط أن الرقابة ينبغي أن تتم بحيثية معينة . فالجملتان تتم إحداهما الاخرى .